الجزء الثاني

الاستعراض العالمي والاقليمي

حقائق وأرقام

الجزء الثاني

١- اتجاهات نقص التغذية

- تقدر المنظمة عدد من يعانون نقص التغذية المزمن في العالم بنحو ٨٥٤ مليون نسمة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، منهم ٨٢٠ مليونا يعيشون في البلدان النامية، و٢٥ مليونا يعيشون في البلدان التي تمر بمرحلة تحول، وتسعة ملايين في بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة (الشكل ١٣). وكما كان الوضع في السنوات السابقة، يعيش أكثر من نصف هؤلاء الناس، أي ما نسبته ٦١ في المائة، في آسيا والمحيط الهادي، بينما يعيش ٢٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتوجد أعلى نسبة لانتشار نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تشير تقديرات المنظمة إلى أن ٣٢ في المائة من السكان يعانون نقص التغذية (الشكل ١٤). وتشير الاتجاهات طويلة الأجل إلى أن العدد المطلق لمن يعانون نقص التغذية في البلدان النامية قد انخفض قليلا، بينما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية انخفاضا شديدا من ٣٧ في المائة من مجموع السكان في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ إلى ١٧ في المائة فقط في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ (الشكلان ١٥ و١٦). ورغم أن ذلك يمثل تقدما مهما، فإنه كان متفاوتا بشدة، كما أنه تباطأ في السنوات الأخيرة.

- وتركز أغلب التحسن الذي طرأ على نقص التغذية في السنوات الخمس والثلاثين الماضية في إقليم آسيا والمحيط الهادي، حيث انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية بمقدار الثلثين تقريبا. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن الانخفاض المحدود للغاية في هذه النسبة اختفى بشكل أوضح بسبب زيادة السكان، الأمر الذي أسفر عن زيادة كبيرة في الأعداد المطلقة لناقصي التغذية.

- ولكن الاتجاهات الإقليمية الكلية تخفي وراءها تفاوتات ملموسة بين الأقاليم الفرعية. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حققت جميع الأقاليم الفرعية، باستثناء وسط أفريقيا، تقدما هائلا في تخفيض نسبة انتشار نقص التغذية، بينما زادت نسبة ناقصي التغذية من مجموع السكان في وسط أفريقيا زيادة كبيرة، حيث وصلت إلى ٥٦ في المائة مقابل ٣٦ في المائة في أوائل التسعينات.

الشكل ١٣
السكان ناقصو التغذية بحسب الإقليم، ٢٠٠١-٢٠٠٣ (بالملايين)

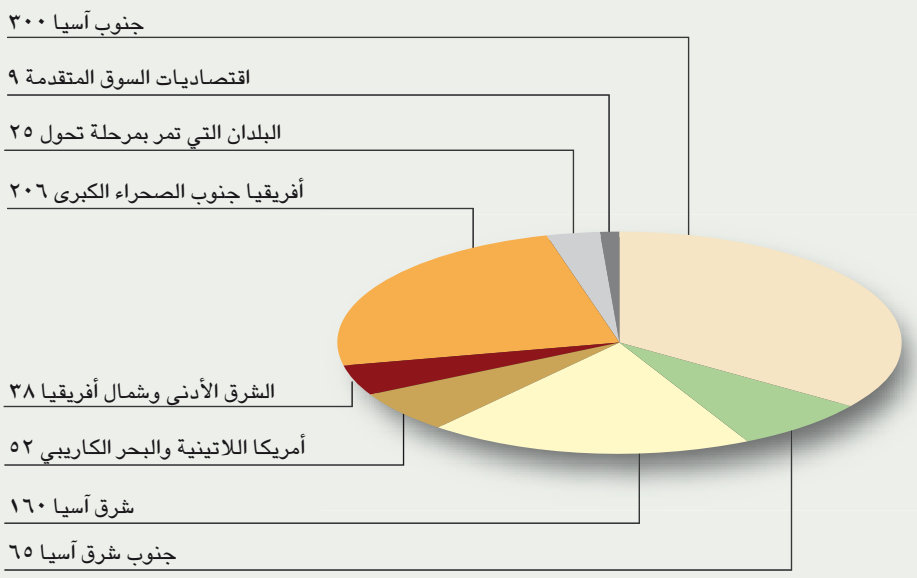

ملاحظة: الأرقام مقربة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٤
نسبة ناقصي التغذية من مجموع السكان بحسب الإقليم، ٢٠٠١-٢٠٠٣

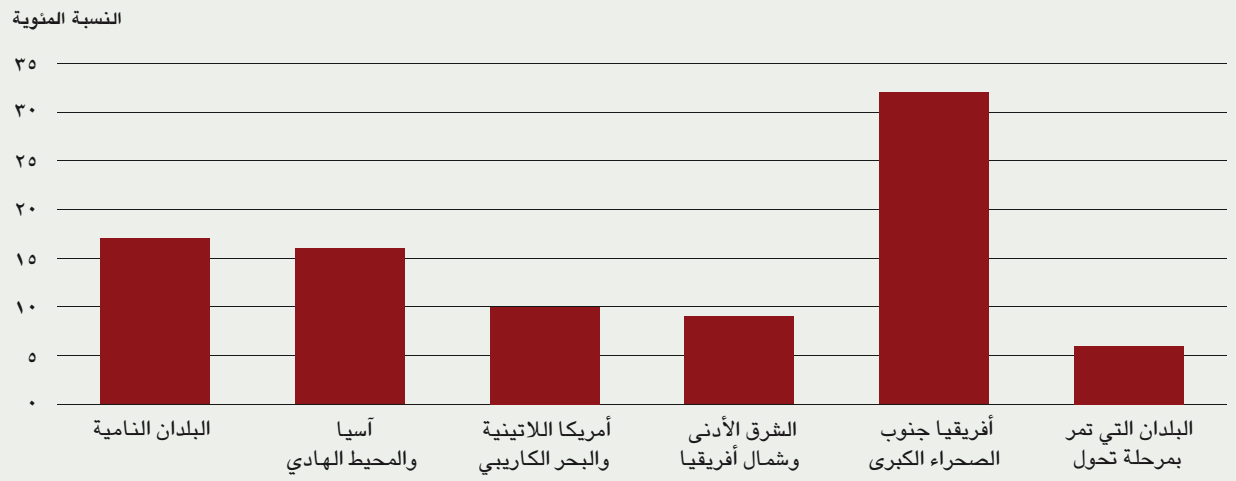

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٥
الاتجاهات في عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم

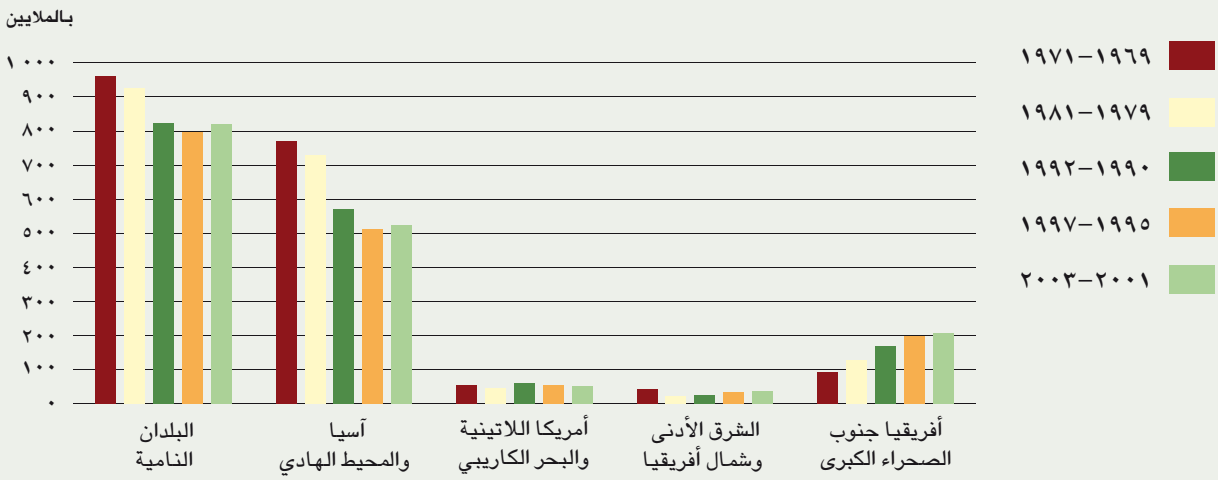

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- ويبين تحليل التغيرات التي طرأت على انتشار نقص التغذية على المستوى القطري في الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٧ و٢٠٠١-٢٠٠٣ انخفاض نسبة ناقصي التغذية في أغلب بلدان جميع الأقاليم، بينما شهد عدد قليل من البلدان (جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبريا، جزر القمر، غينيا بيساو، سيراليون وإريتريا) زيادات كبيرة في نسبتهم بسبب سوء إدارة الاقتصاد والاضطرابات السياسية، مع آثار الحروب التي دارت فيها في أواخر التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين.

الشكل ١٦
الاتجاهات في نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم

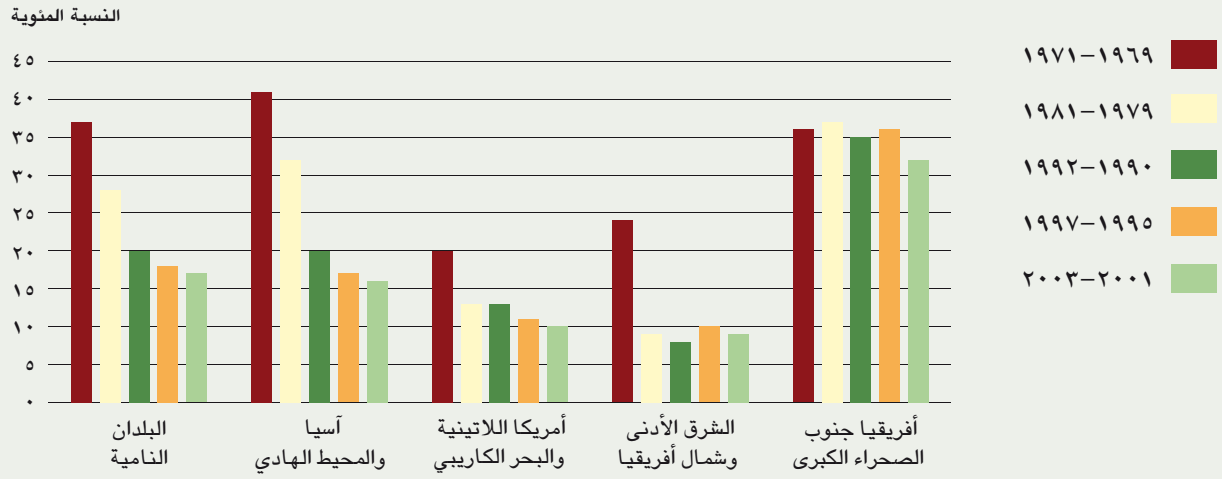

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٢- الطوارئ الغذائية والمعونة الغذائية

- مازالت أعداد كبيرة من البلدان والسكان تتأثر بالطوارئ الغذائية. فمنذ مايو/أيار ٢٠٠٦ وأعداد البلدان التي تواجه نقصا خطيرا في الأغذية ثابتة عند ٣٩ بلدا، منها ٢٤ بلدا في أفريقيا، وتسعة في آسيا، وخمسة في أمريكا اللاتينية، وبلد واحد في أوروبا[١]، وتتفاوت أسباب ذلك، ولكن أغلبها كان يرجع إلى النزاعات الأهلية والأحوال الجوية المعاكسة، مثل الجفاف. وفي كثير من هذه البلدان، يزداد نقص الأغذية سوءا بسبب تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إنتاج الأغذية وتسويقها ونقلها واستخدامها.

- وكانت النزاعات الأهلية ووجود مشردين في الداخل أو لاجئين تمثل أكثر من نصف حالات الطوارئ الغذائية المبلغ عنها في أفريقيا في مايو/أيار ٢٠٠٦. وعلى مستوى العالم، كانت نسبة الطوارئ الغذائية التي يمكن أن تعزى لأسباب بشرية تزيد مع مرور الوقت. فالواقع أن العوامل التي تعزى إلى البشر، مثل النزاعات والفشل الاقتصادي، جاءت كسبب رئيسي في ٤٨ في المائة من حالات الطوارئ الغذائية في ما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٦، مقابل ٤١ في المائة في ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦. وفي كثير من الحالات، كانت الكوارث الطبيعية تزداد سوءا بفعل كوارث من صنع الإنسان، مما يؤدي إلى إطالة فترة الطوارئ وزيادة تعقيدها.

- وتكرار حالات الطوارئ واستمرارها يفاقم في أغلب الأحيان من تأثيرها. فهناك ٢٨ بلدا تعرض للطوارئ الغذائية في أكثر من نصف سنوات الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦. والكثير من حالات الطوارئ المعقدة الناجمة عن الصراعات بالذات، استمر لوقت طويل وتحول إلى أزمات طويلة الأجل. وهناك ما لا يقل عن ١٢ بلدا تعرض للطوارئ على مدى ١٥ عاما أو أكثر خلال الفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦، وكانت الحرب أو الصراعات الأهلية في أغلب الأحيان هي العامل الرئيسي وراء حالات الطوارئ هذه.

(١) المصدر: المنظمة، ٢٠٠٦ب. صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.

الشكل ١٧
المستفيدون من المعونة الغذائية
(بما يعادلها من الحبوب)

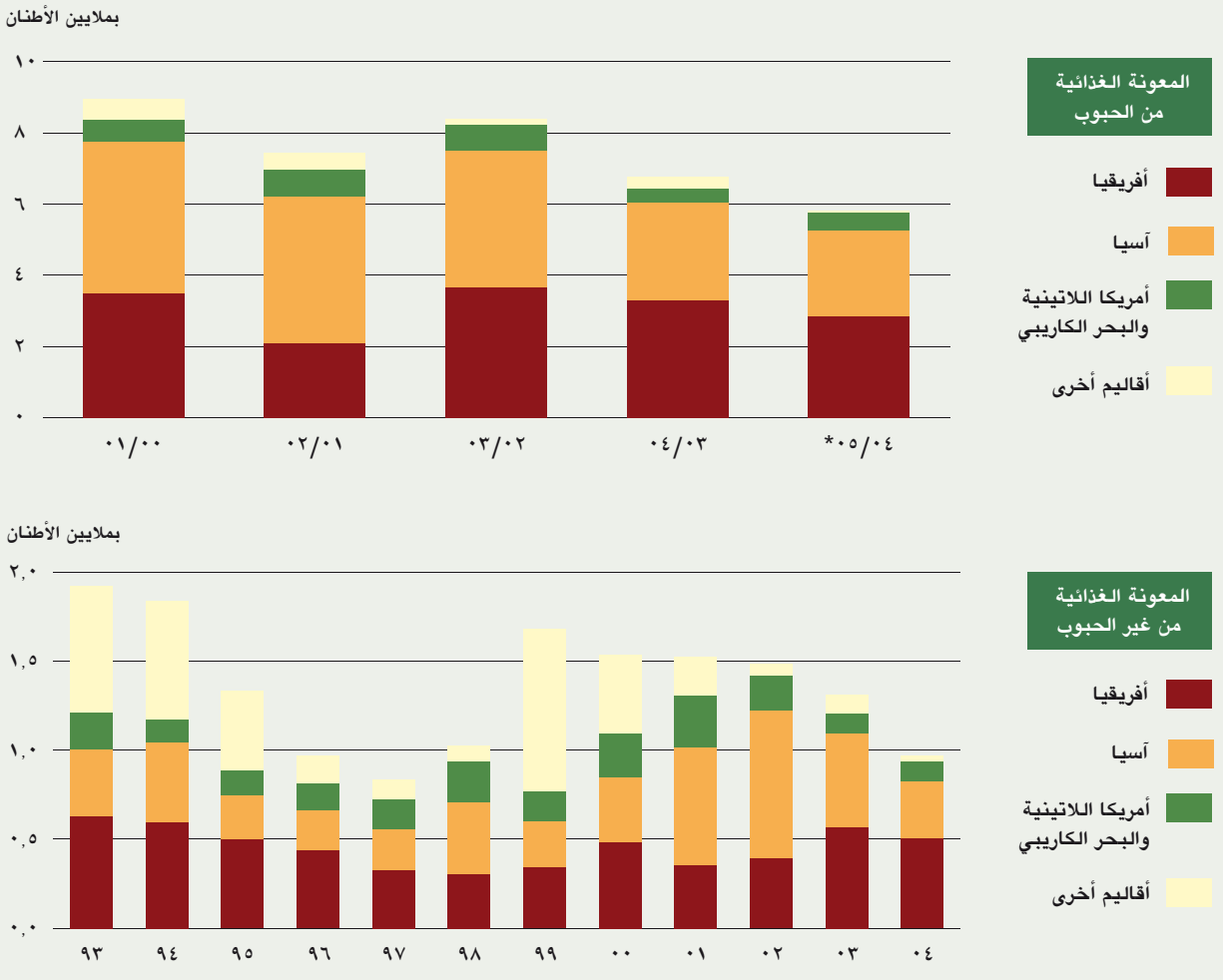

* تقديرات

المصدر: برنامج الأغذية العالمي

ملاحظة: تشير السنوات إلى فترة ١٢ شهراً من يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران.
وقد صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.

- وعلى العكس من ذلك، فإن الكثير من البلدان التي تتمتع باقتصاد وحكومات مستقرين نسبيا ولكنها نكبت بأحوال جوية غير مواتية، استطاعت أن تنفذ برامج للوقاية من الطوارئ والتخفيف من آثارها، وأن تقيم قنوات فعالة لجهود الإغاثة والإحياء. وفي رأي هذه البلدان أنه ليس هناك ما يدعو لأن تسفر أي كارثة طبيعية عن أزمة إنسانية تستمر طويلا.

- وانخفضت شحنات المعونة الغذائية من الحبوب إلى ٥,٨ مليون طن (بما يعادلها من الحبوب)[٢] في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (يوليو/تموز–يونيو/حزيران)، أي بنحو مليون طن (أو ١٤ في المائة) عن مستواها الذي كان منخفضا بالفعل في ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (الشكل ١٧). ويقترب مستوى المعونة الغذائية هذا من أدنى مستوى انخفض إليه في ١٩٩٦/١٩٩٧.

(٢) لتحويل المعونة الغذائية من الحبوب إلى ما يعادلها من الحبوب، تبقى أرقام القمح والأرز والحبوب الخشنة كما هي، أما بالنسبة لمنتجات الحبوب فتستخدم معاملات تحويل مناسبة لتحديد معادلاتها من الحبوب.

الجدول ١

شحنات المعونة الغذائية من الحبوب، يوليو/ تموز- يونيو/ حزيران

(بآلاف الأطنان، بما يعادلها من الحبوب)

	٠١/٢٠٠٠	٠٢/٢٠٠١	٠٣/٢٠٠٢	٠٤/٢٠٠٣	*٠٥/٢٠٠٤
الشحنات الإجمالية	٨ ٩٤٠	٧ ٤٢٢	٨ ٣٨٣	٦ ٧٦٧	٥ ٨٠٩
حسب النوع:					
القمح	٥ ٧٩٧	٤ ٧٧٠	٥ ٦٧٧	٤ ٠٨٢	٣ ٦٢١
الأرز	١ ٣٩٩	١ ٠٥٨	١ ٤٩٨	١ ١٧٧	١ ٠٦٤
الحبوب الخشنة	١ ٧٤٤	١ ٥٩٤	١ ٢٠٨	١ ٥٠٧	١ ١٢٤
حسب الإقليم:					
أفريقيا	٣ ٤٧٦	٢ ٠٩١	٣ ٦٦٧	٣ ٢٩٩	٢ ٨٤٠
آسيا	٤ ٢٨٣	٤ ١١٦	٣ ٨٢٠	٢ ٧٢٥	٢ ٤٢٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٥٩٦	٧٥٨	٧٢٥	٤٠١	٥٠٢
أقاليم أخرى	٥٨٥	٤٥٨	١٧١	٣٤٢	٤٧

* تقديرات

المصدر: برنامج الأغذية العالمي

ويتناقض هذا الانخفاض في شحنات المعونة الغذائية من الحبوب في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مع الزيادة المفاجئة بنحو ١٥ مليون طن (أي ١٨ في المائة) في كميات الحبوب التي استوردتها مجموعة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ٨٢ بلدا.

- وكانت أهم الجهات المتلقية للمعونة الغذائية في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ هي شرق أفريقيا وشرق آسيا والشرق الأدنى. ومن بين ٩٠ بلدا تقريبا، وهي العدد الكلي للبلدان التي حصلت على معونات غذائية في ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كانت هناك خمسة بلدان تتصدر هذا العدد، وهي: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والسودان وإثيوبيا وبنغلاديش وإريتريا. أما في العام السابق، فقد تصدر العراق هذه القائمة، وتلته إثيوبيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزمبابوي وبنغلاديش. كما أن هناك معونات غذائية تقدم بأشكال غير الحبوب، وإن كانت بكميات (بالطن) صغيرة نسبيا. ففي عام ٢٠٠٥ ارتفعت المعونة الغذائية من غير الحبوب إلى أكثر قليلا من مليون طن، أي بارتفاع طفيف عن عام ٢٠٠٤ عندما كانت ٠٠٠ ٩٦٩ طن (أنظر الشكل ١٧ والجزء الأول، الشكل ٢).

- وقياسا على آخر التقديرات (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦) التي وضعتها لجنة المعونة الغذائية، فإن إجمالي شحنات المعونة الغذائية في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ينتظر أن يظل على ما كان عليه في ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أي عند ٨,٧ مليون طن (بما يعادله من القمح)[٣] (الجدول ١ والشكل ١٧). ومن المهم ملاحظة أن مجموع المعونات الغذائية المشار إليها في تقارير لجنة المعونة الغذائية لا يشمل المعونات الغذائية من الحبوب فحسب، بل ومنتجات الحبوب المجهزة أيضا، وكذلك البقول وغيرها من المنتجات الصالحة للأكل، والعناصر الغذائية الدقيقة، والمنتجات المعززة، بالإضافة إلى المساهمات النقدية لشراء مواد غذائية، وكلها محسوبة بما يعادلها من القمح. كما أن مستوى المعونات الغذائية في ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والأرجح كذلك مستواها في ٢٠٠٥/٢٠٠٦، يفوق بكثير الحد الأدنى للالتزامات السنوية للبلدان الأعضاء الذي يتراوح عند خمسة ملايين طن، بموجب اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٩.

- وعلى جبهة السياسات، بدأت جولة المفاوضات الجديدة الخاصة باتفاقية المعونة الغذائية في عام ٢٠٠٤، ولكن الأعضاء كان لديهم شعور قوي بضرورة انتظار نتائج جولة الدوحة قبل الاتفاق على اتفاقية جديدة، ولذا قرروا تمديد العمل بالاتفاقية الحالية (اتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٩) لمدة عامين جديدين اعتبارا من يوليو/تموز ٢٠٠٥ [٤].

(٣) طرق حساب المعادل من القمح مذكورة في اللائحة الداخلية لاتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٩.

(٤) الالتزامات المحددة للمعونة الغذائية لأعضاء اتفاقية المعونة الغذائية معبرا عنها بالأطنان أو بالقيمة أو بهما معاً. ويشمل الحد الأدنى الإجمالي للالتزامات السنوية للأعضاء٠٠٠ ٤٨٩٥ طن (بما يعادلها من القمح) بالاضافة الى ١٣٠ مليون يورو.

٣- المساعدات الخارجية للزراعة

- تراوحت الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة بين ١٠ مليارات و١٣ مليارا من الدولارات بالأرقام الحقيقية في السنوات الأخيرة، بعد أن كانت قد انخفضت بصورة حادة في الثمانينات وأوائل التسعينات. وقد بلغ مجموع الالتزامات الرسمية الخارجية، محسوبة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، ١١,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وهو ما يعني انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة عن عام ١٩٩٨، عندما وصلت هذه الالتزامات إلى أعلى مستوى لها في السنوات العشر الأخيرة (الشكل ١٨). أما البيانات المتعلقة بعام ٢٠٠٤ فهي بيانات أولية.

- واختلف توزيع المساعدات بحسب المناطق الجغرافية اختلافا طفيفا من عام إلى آخر، مع ظهور هذا الاختلاف بشكل كبير في السنوات الأخيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان التي تمر بمرحلة تحول. وقد تراجعت المساعدات الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ١٧ في المائة، أي من ٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٣ (الشكل ١٩).

- وساهم انخفاض المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف في التراجع الملموس لمستوى المساعدات مقارنة بمثيلتها في أوائل الثمانينات. فبشكل عام، تراوحت المساعدات متعددة الأطراف تراوحا شديدا في السنوات القليلة الماضية، بينما ظلت المساعدات الثنائية أقرب إلى الثبات النسبي. ويتفاوت نصيب المساعدات التيسيرية في مجموع المساعدات من عام إلى آخر، وإن كان قد ارتفع قليلا، حيث تراوح بين ٧٠ و٨٠ في المائة في السنوات الأخيرة مقارنة بما يتراوح بين ٦٠ و٧٠ في المائة حتى منتصف الثمانينات.

الشكل ١٨
الاتجاهات طويلة الأجل للمساعدات الخارجية للزراعة، ١٩٧٥-٢٠٠٣
(بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة)

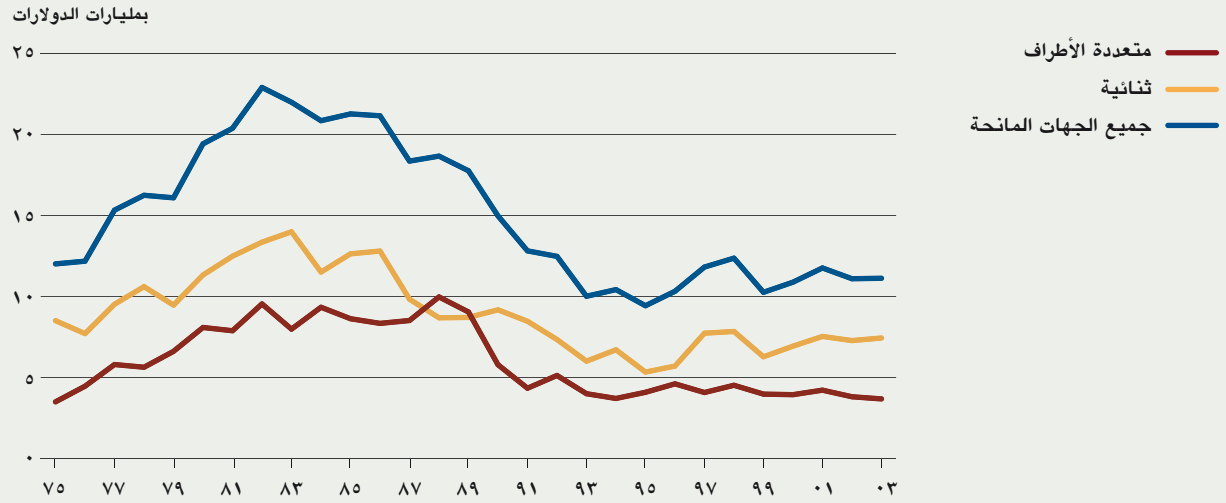

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١٩
الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب الأقاليم الرئيسية المستفيدة
(بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة)

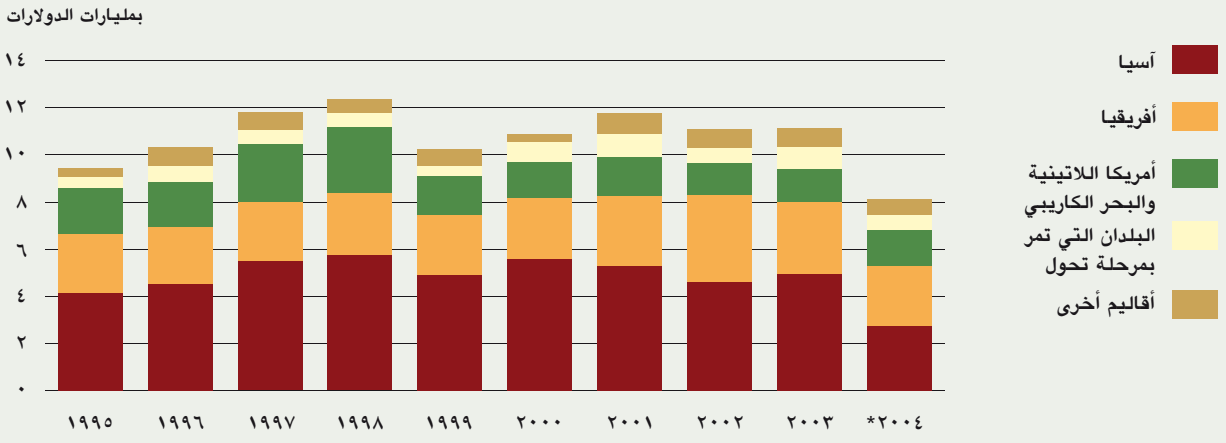

*تقديرات أولية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٤- إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية والإنتاج الغذائي

- انخفض الإنتاج العالمي من المحاصيل والثروة الحيوانية في عام ٢٠٠٥ إلى أدنى مستوى سنوي له منذ أوائل السبعينات، وبشكل خاص عن المعدلات التي كان قد حققها في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ (الشكلان ٢٠ و٢١). وكان الانخفاض شديدا في البلدان المتقدمة كمجموعة، حيث أعقب ارتفاع نمو الإنتاج إلى ذروته بنسبة ٥ في المائة سنويا في ٢٠٠٤ نموا سلبيا بنسبة ١,٦ في المائة في ٢٠٠٥. وكان الانخفاض العام يرجع أساسا إلى انخفاض هائل في قطاع المحاصيل، لاسيما في البلدان المتقدمة، حيث انخفض نمو الإنتاج من ١٢ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى نمو سلبي بنسبة ٤ في المائة عام ٢٠٠٥. كما تراجع مجموع إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في البلدان النامية إلى ما دون متوسطه في عدة عقود ماضية. ومازال نمو إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية في البلدان التي تمر بمرحلة تحول يتفاوت تفاوتا شديدا، فمن معدل إيجابي بنسبة ٦,٩ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى معدل سلبي طفيف في عام ٢٠٠٥ (الشكلان ٢٠ و٢١).
- ورغم أن نمو الإنتاج في آسيا والمحيط الهادي كان أعلى معدل نمو بين الأقاليم، فقد ظل أقل كثيرا من الذروة التي حققها في عام ٢٠٠٣. كما عانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ضعف النمو لسنة أخرى، حيث لم تحقق سوى نمو نسبته ١,٣ في المائة. أما أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فقد حققت نموا بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ لتبتعد بذلك كثيرا عن نمو الإنتاج بنسبة ٤,٧ في المائة الذي حققته في عام ٢٠٠٣.
- وإذا كان معدل نمو إنتاج الثروة الحيوانية في العالم مازال أسرع من إنتاج المحاصيل، فإن هذا المعدل تباطأ في السنتين الأخيرتين وأصبح دون متوسطه في العقود الأربعة الأخيرة. أما بالنسبة لنصيب الفرد، فإن الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠٥ تشير إلى أن نمو الإنتاج أكثر قليلا من متوسطه في العقود الأخيرة. فبالنسبة للبلدان النامية كمجموعة، يواصل نمو الإنتاج زيادته سواء بالأرقام المطلقة أو بالنسبة لنصيب الفرد،

الشكل ٢٠
التغيرات في إجمالي الإنتاج العالمي ونصيب الفرد من المحاصيل والثروة الحيوانية

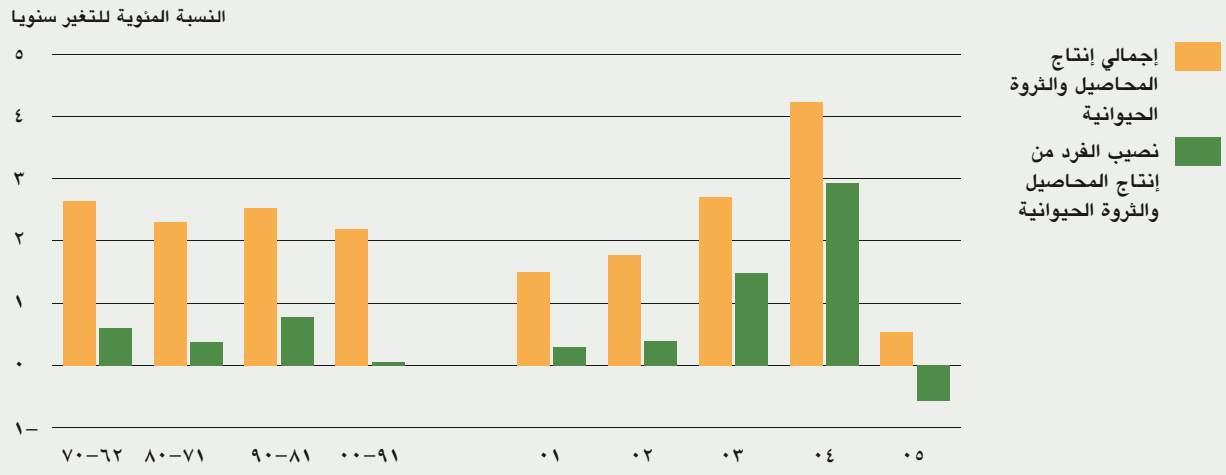

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة

الشكل ٢١
التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

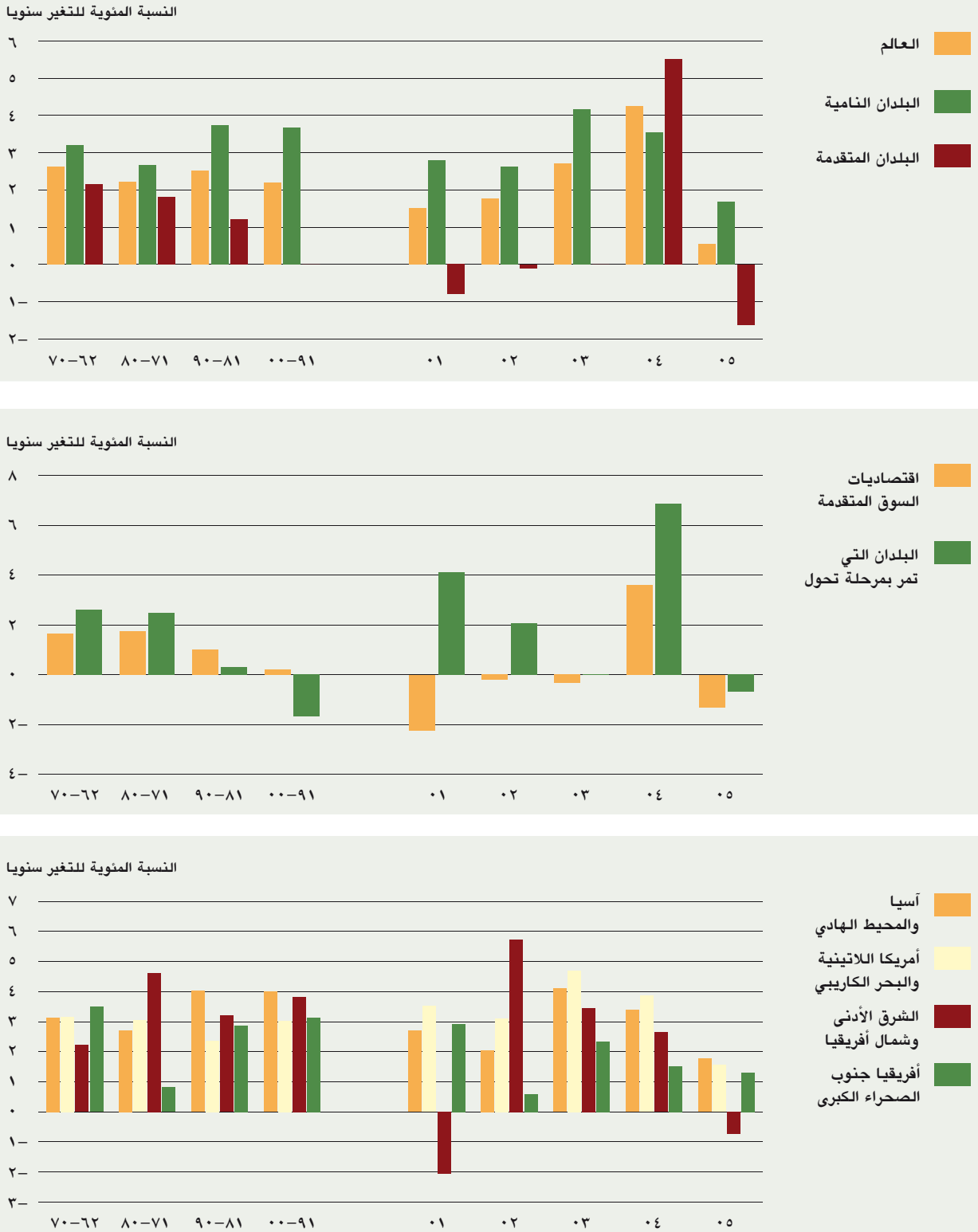

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة

وإن كان بمعدلات أقل مقارنة بالسنوات الماضية. ومع التوسع في قطاع الثروة الحيوانية في البلدان النامية بمعدل نمو نسبته ٥ في المائة في التسعينات، يبدو أن هذا القطاع تخطى معدلات النمو القصوى.

- وترجع أسباب تباطؤ معدلات نمو إنتاج الثروة الحيوانية إلى ظهور الأمراض الحيوانية، وبالأخص انفلونزا الطيور وما ترتب عليها من خوف المستهلكين، وفرض حظر على تجارة الطيور وانخفاض أسعارها. وقد تعرض الكثير من الدول الرئيسية المستهلكة والمستوردة للدواجن في أوروبا والشرق الأدنى وأفريقيا إلى ظهور مرض انفلونزا الطيور منذ عام ٢٠٠٥، وترجمت التأثيرات التي حدثت في الأسواق عالميا إلى استجابات فورية ومثيرة من جانب المستهلكين، مع تصاعد القيود التجارية. وتحول المستهلكون إلى منتجات حيوانية أخرى زاد بالفعل إنتاجها، ولكنه لم يعوض تباطؤ معدلات النمو في إنتاج الدواجن في البلدان النامية كمجموعة.

- واتجاهات إنتاج الثروة الحيوانية في البلدان النامية محكومة بما يحدث في آسيا والمحيط الهادي، وبتحديد أكثر بما يحدث في الصين، حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة للغاية في هذا القطاع منذ بداية عملية الإصلاح الاقتصادي في أواخر السبعينات، ولكنها بدأت تتراجع في السنوات الأخيرة. والواقع أن الصين حققت مستويات مرتفعة لنصيب الفرد من استهلاك المنتجات الحيوانية (مقارنة ببلدان أخرى يماثل دخل الفرد فيها دخل المواطن الصيني) وهو ما ينتظر أن يقلل من سرعة نمو الطلب على المنتجات الحيوانية مستقبلا. وإذا كان إنتاج الهند من اللحوم يزيد بسرعة، ولو إنه مازال ينمو بمعدلات منخفضة نسبيا، فإن معدلات نمو إنتاجها من الألبان تتجه نحو الانخفاض. ويبدو أن آسيا قد وصلت إلى معدلات النمو القصوى في التسعينات وأصبحت تمر الآن بمعدلات نمو أكثر تواضعا، وإن كانت لا تزال مرتفعة مقارنة بباقي أقاليم العالم.

- وسجلت أمريكا اللاتينية نموا قويا في عام ٢٠٠٤ أعقبه نمو ضعيف في عام ٢٠٠٥، وكان من بين أسبابه انخفاض الطلب العالمي على منتجات الدواجن. وتتأثر الصورة الإقليمية تأثرا كبيرا بالبرازيل التي تنمو صناعة الثروة الحيوانية الموجهة نحو التصدير في جميع منتجاتها الحيوانية الرئيسية. وسجلت منطقة الشرق الأدنى وغرب آسيا معدلات نمو منخفضة في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مقارنة بالعقود السابقة، مما أسفر عن ثبات نصيب الفرد من الإنتاج. وتتميز هذه المنطقة بالتباين الشديد بسبب الظروف المناخية المتغيرة في كثير من بلدانها مع وجود أهمية كبيرة للحيوانات التي تعيش على الرعي. وبالمثل فقد زاد مجموع الإنتاج الحيواني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى زيادة متواضعة، ولكن نصيب الفرد من هذا الإنتاج انخفض قليلا، ليستمر بذلك انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج على امتداد السنوات الثلاث الماضية في المنطقة ككل. أما في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، فإن مجموع الإنتاج ونصيب الفرد منه لم يطرأ عليهما تغير يذكر، وهو ما يرجع إلى ثبات عدد السكان وتشبع الأسواق.

- وانخفض نصيب الفرد من المنتجات الغذائية عالميا في عام ٢٠٠٥، نتيجة الانخفاض على مستوى الأقاليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بل وفي البلدان المتقدمة كمجموعة (الشكل ٢٢).

الشكل ٢٢
الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان
(الرقم الدليلي: ١٩٩٩–٢٠٠١ = ١٠٠)

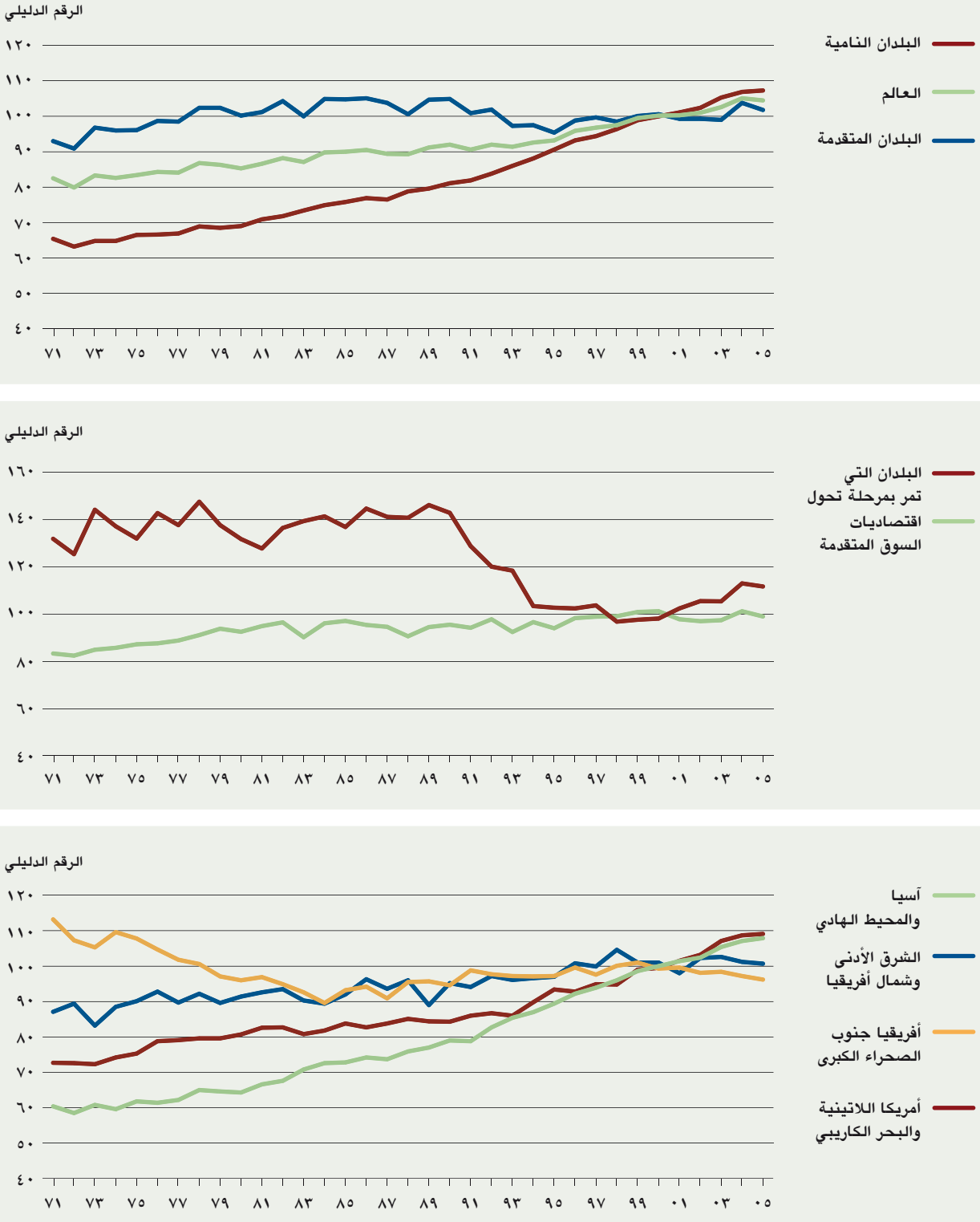

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة

٥- الإمدادات العالمية من الحبوب

- زاد الإنتاج العالمي من الحبوب في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ زيادة حادة بعد عدة سنوات من الثبات، ليصل إلى ٢ ٠٦٥ مليون طن، أي بزيادة نسبتها ٩ في المائة عن العام السابق. وواصل الاستهلاك العالمي تصاعده، ولكنه لم يتجاوز حجم الإنتاج (الشكل ٢٣). وتشير آخر تقديرات المنظمة لإنتاج العالم من الحبوب في ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى حدوث انخفاض[٥] في هذا الإنتاج. ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض متوسطات الغلة بسبب الأحوال الجوية غير المواتية في بعض البلدان المتقدمة. أما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فقد سجل عام ٢٠٠٥ زيادة ملموسة بنسبة ٤,٤ في المائة عن السنة السابقة. وباستثناء الهند والصين، فإن الإنتاج التجميعي لباقي بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض زاد بنسبة أعلى قدرها ٨ في المائة. ويعكس ذلك جودة محاصيل الحبوب في جميع أقاليم العالم الفرعية تقريبا، باستثناء بلدان أفريقيا الجنوبية والمغرب والصومال، التي تعرضت كلها لحالات جفاف.
- وينتظر أن تنخفض المخزونات العالمية من الحبوب في الموسم الذي ينتهي في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٦٢ مليون طن، أي بمقدار سبعة ملايين طن أو بنسبة ١,٦ في المائة عن مستواها في بداية الموسم. وكان من الممكن أن ينخفض الإنتاج أكثر من ذلك، لولا أن الانخفاض في إنتاج العالم من الحبوب عام ٢٠٠٥ قابله تباطؤ في زيادة استخدام الحبوب في ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وقياسا على آخر تقديرات العرض والطلب في ٢٠٠٦/٢٠٠٥، فإن نسبة المخزونات إلى الاستخدامات من الحبوب في العالم التي تقارن مستوى المخزونات في نهاية الموسم بالاستخدامات في الموسم التالي، ستظل حول ٢٣ في المائة، أي مثل الموسم السابق، وأكثر بنسبة ٢ في المائة عن المستوى المنخفض الذي وصلت إليه في ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (الشكل ٢٤).

الشكل ٢٣
إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم

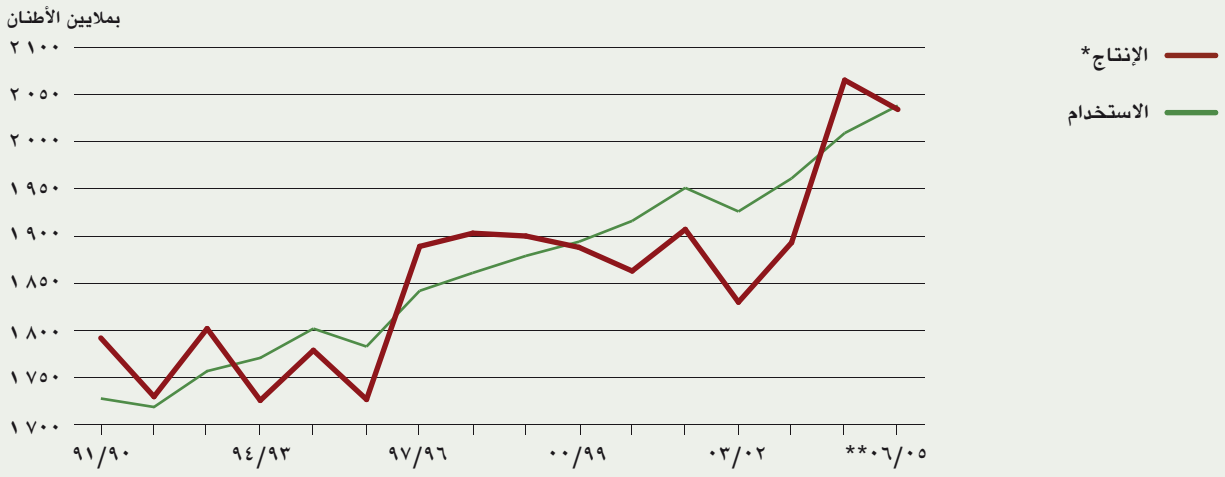

* بيانات الإنتاج تشير إلى السنة التقويمية من سنة الإنتاج الأولى المبينة.
** توقعات
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

(٥) منظمة الأغذية والزراعة. توقعات المحاصيل وحالة الأغذية، العدد الأول، أبريل/ نيسان ٢٠٠٦.

الشكل ٢٤
مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام إلى المخزونات*

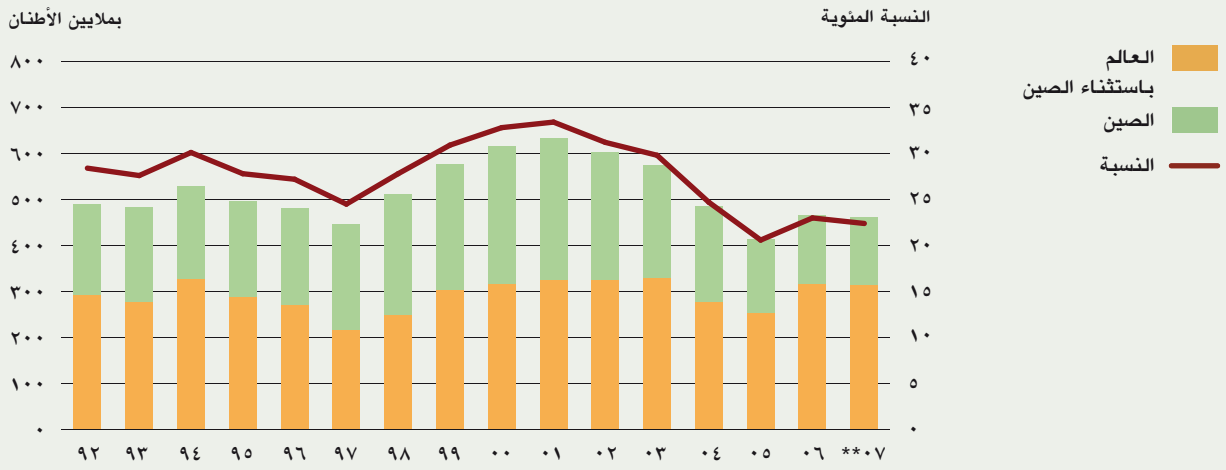

* بيانات المخزونات حسبت على أساس مجموع المخزونات المرحلة في نهاية السنوات المحصولية القطرية، ولا تمثل مستوى المخزونات العالمية في أي نقطة زمنية.
** توقعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٦- اتجاهات الأسعار الدولية للسلع الأساسية

- ارتفعت أسعار عدة سلع غذائية أساسية في عام ٢٠٠٥ إلى أعلى مستوى لها منذ أوائل هذا العقد. وكانت أسعار منتجات الألبان تتصدر هذا الاتجاه، حيث زادت بنسبة ٦٧ في المائة، تليها أسعار السكر بنسبة ٤٣ في المائة، واللحوم بنسبة ٢٦ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت أسعار الحبوب والزيوت والدهون انخفاضا في أسعارها عام ٢٠٠٥ (الشكل ٢٥).

- ففي عام ٢٠٠٥، انخفضت أسعار **الزيوت والدهون** نتيجة الرقم القياسي الذي سجله إنتاج العالم من زيت فول الصويا وزيت النخيل. وجاء استهلاك العالم من الزيوت والدهون أقل من العرض، مما أدى إلى ارتفاع مخزونات العالم منها، وزيادة نسبة الاستخدام إلى المخزونات. ومقارنة بعام ٢٠٠٤، انخفض السعر الإشاري السنوي للزيوت والدهون بمعدل ٨ نقاط في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦ بدأت الأسعار في الارتفاع، حيث صادفت الزيادة في معدلات الاستخدام في العالم تباطؤا ملحوظا في إنتاج زيت النخيل ونقصا في طاقة معاصر المحاصيل الزيتية. ولكن من غير المتوقع أن تستمر هذه الضغوط التصاعدية على الأسعار لأن الإمدادات الكبيرة ينتظر أن تدفع بالمخزونات إلى أرقام قياسية.

- وزادت أسعار الحبوب بنسبة ٢١ في المائة في ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ وواصلت ارتفاعها في النصف الأول من عام ٢٠٠٦. ويرجع السبب في ارتفاع الأسعار إلى توقع انخفاض إنتاج **القمح** ومحدودية المخزونات وقوة الطلب. ومن المنتظر أن تبين الموازين العالمية في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ انخفاضا حادا في مخزونات آخر المدة وانخفاضا في نسبة الاستخدام إلى المخزونات إلى نحو ٢٠ في المائة، أي أقل نسبة منذ ثلاثة عقود. وإزاء هذه الخلفية، وحتى مع عدم حدوث أي مشكلات رئيسية أو مشكلات غير متوقعة من حيث الأحوال الجوية خلال الشهور القليلة القادمة، فالأرجح أن تظل أسعار القمح على ارتفاعها وتقلبها في الموسم الجديد.

- وتأثرت أسواق **الحبوب الخشنة** هي الأخرى بانخفاض المخزونات وتوقعات انخفاض الإنتاج، وتغيرت الأسعار العالمية بدرجة ضئيلة في النصف الأول من موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ولكنها زادت في ما بعد، مدعومة بطلب قوى من قطاع الايثانول، وانتعاش متوقع في استخدام الأعلاف، وإحكام حركة الصادرات. وقياسا على مؤشرات الإنتاج الحالية، ينتظر أن تكون موازين العرض والطلب في الموسم الجديد محدودة. ويظهر ذلك من الانخفاض الحاد المتوقع في المخزونات العالمية ومن النسبة المنخفضة بين الاستخدام والمخزونات، التي تقترب من مستوى لم يحدث من قبل.

- وتشير توقعات عام ٢٠٠٦ **للأرز الشعير** إلى أن إنتاجه سيشهد نموا متواضعا، بسبب الشواغل التي تحيط بارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الربحية. وينتظر لمخزونات آخر الموسم من الأرز، التي كانت قد بدأت زيادتها في ٢٠٠٥، أن تواصل هذه الزيادة في الموسم الجاري، لاسيما في الصين. وقد تتسبب التوقعات بزيادة محدودة في الإنتاج في انخفاض نصيب الفرد من الأرز كغذاء في ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما ينتظر أن تحتفظ أسعار الأرز العالمية بقوتها لبضعة أشهر بعد أن شهدت ارتفاعا في الربع الأول من عام ٢٠٠٦.

- وبعد الانتعاش القصير الذي حدث في عام ٢٠٠٥، عادت أسواق **اللحوم** العالمية إلى التأثر بشواغل الأمراض الحيوانية. وكما سبق أن ذكرنا، فإن استجابة المستهلكين لتزايد ظهور انفلونزا الطيور قللت من الطلب على الدواجن ومن أسعارها. وواجهت صادرات أمريكا الشمالية من اللحم البقري حظرا بسبب مرض التهاب الدماغ الإسفنجي في الأبقار، كما تأثرت صادرات أمريكا الجنوبية من اللحوم الحمراء بسبب الحمى القلاعية. وينتظر أن يؤدي انخفاض استهلاك اللحوم إلى أدنى حد له منذ ٢٥ عاما، مع زيادة القيود التجارية في عام ٢٠٠٦، إلى الحد من إنتاج اللحوم وتجارتها وأسعارها في العالم.

- ووصلت أسعار **السكر** العالمية في فبراير/شباط ٢٠٠٦ إلى أعلى مستوى لها منذ ٢٥ عاما، عندما تخطت أسعار السكر الخام ١٩ سنتا للرطل. وجاء الارتفاع أساسا بسبب ارتفاع أسعار الطاقة واستمرار العجز في الكميات المعروضة في أسواق السكر العالمية للسنة الثالثة على التوالي. أما بالنسبة للفترة الباقية من موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، فمن المنتظر أن تظل أسعار السكر العالمية على ثباتها عند مستوياتها الحالية. حيث أن توقعات العرض والطلب الحالية لا توحي بزيادة جديدة في هذه الأسعار.

الشكل ٢٥
اتجاهات أسعار السلع

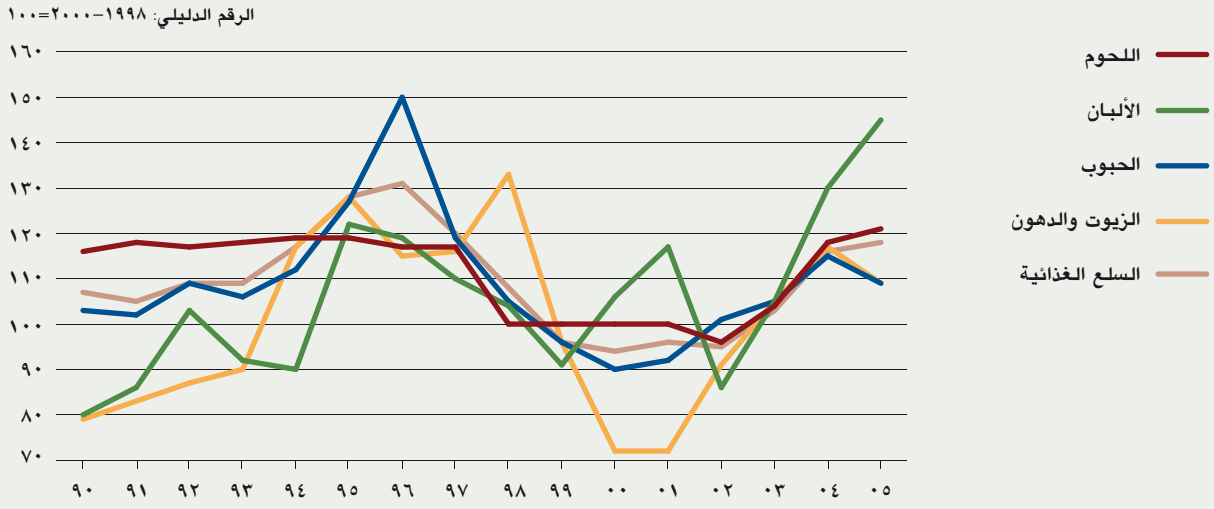

الشكل ٢٥ (تتمة)
اتجاهات أسعار السلع

السكر

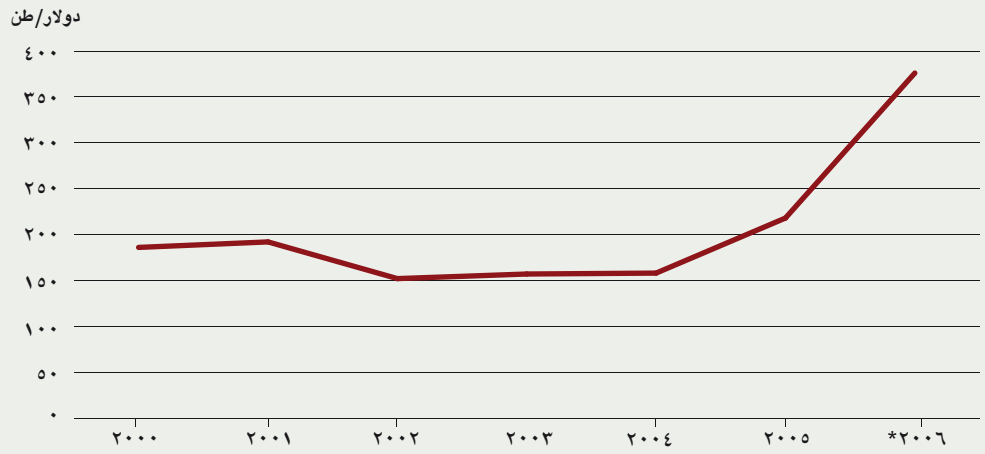

المشروبات الاستوائية

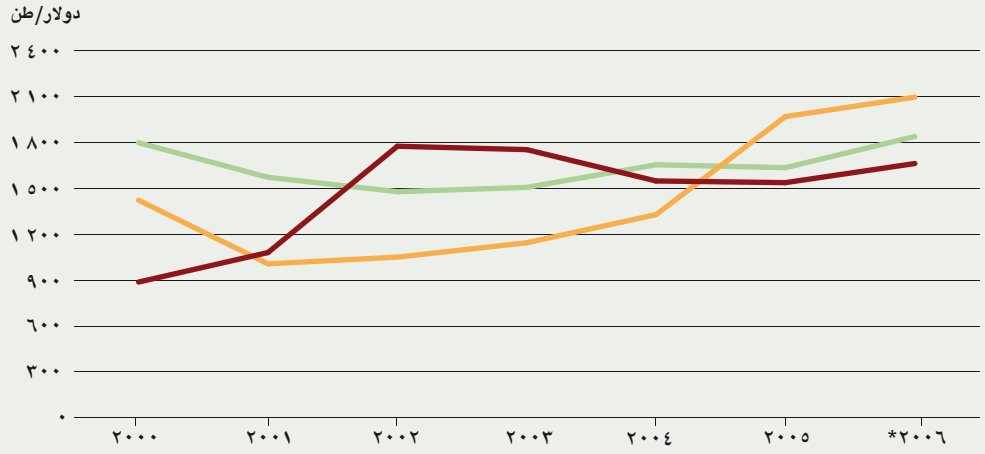

المواد الخام

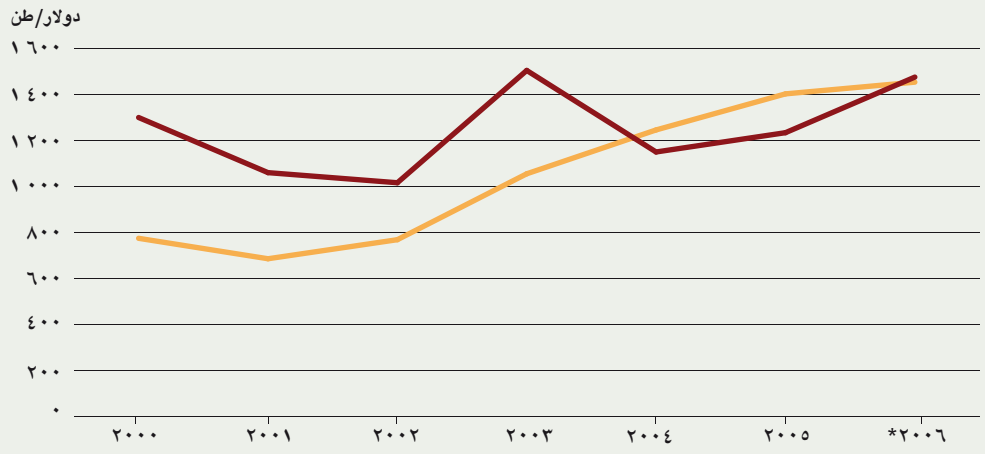

* حسبت بيانات عام ٢٠٠٦ على أساس متوسط خمسة أشهر بالنسبة للسكر والكاكاو والبن والقطن و المطاط، ومتوسط أربعة أشهر بالنسبة للشاي.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وواصلت أسعار **البن** اتجاهها الصعودي، ومن المتوقع أن تظل على قوتها نظرا لنقص الكميات المعروضة نتيجة الأضرار التي لحقت بالمحصول بسبب الظروف الجوية، وبالأخص في فييت نام وكولومبيا وبيرو والمكسيك. كما انخفضت إمدادات البرازيل هي الأخرى بسبب دورة الإنتاج السنوية الطبيعية لأشجار البن العربي وقوة الريال اللتين قللتا من القدرة على المنافسة وجعلتا المزارعين يتحولون إلى زراعة محاصيل أخرى. ومن المتوقع أن يحدث انخفاض بنسبة ٢٠ في المائة في مستويات المخزونات في موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بينما ينتظر أن يزيد الاستهلاك بنسبة ٢ في المائة.

- ومن المتوقع أن تظل أسعار حبوب **الكاكاو** على قوتها بسبب العجز في الكميات المعروضة. فالتوقعات تشير إلى استقرار إنتاج حبوب الكاكاو، فالزيادة المتوقعة في كوت ديفوار ستعوض على الأرجح انخفاض محاصيل الكاميرون وغانا. وسوف تزيد كميات الكاكاو المطحون، حيث أن غانا والبرازيل واندونيسيا استثمرت أموالا في منشآت التصنيع من أجل زيادة صادراتها. ومازال الطلب على منتجات الكاكاو، لاسيما زبدة الكاكاو، في تصاعد مستمر.

- وانخفضت أسعار **الشاي** في عام ٢٠٠٥، ومازالت أقل بكثير من مستوياتها المرتفعة في أواخر التسعينات، لتشكل إغراء مستمرا للطلب من جانب جميع الجهات المشترية الرئيسية باستثناء المملكة المتحدة، التي نقلت بعض مصانع التجهيز إلى الجنوب، وقللت من الكميات التي تعيد تصديرها. وقد استثمر أغلب البلدان المنتجة في برامج ترويجية لتنشيط الطلب، كما اختار البعض استراتيجيات لتنويع الإنتاج أو لإضافة قيمة إلى هذا الإنتاج، مثل تسويق منتجات الشاي المعبأ أو تسويق أصناف ممتازة من الشاي.

- وفي موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، تراوحت أسعار **القطن** بين دولار واحد للكيلوغرام و١,٤٥ دولار للكيلوغرام، بانخفاض حاد عن ١,٩٠ دولار للكيلوغرام الذي وصل إليه السعر في أواخر عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤، نتيجة التوسع السريع في العرض. وينتج صغار المزارعين نحو ثلثي إنتاج العالم من القطن، مع إمكانية كبيرة لزيادة مساحاتهم المزروعة بالقطن على وجه السرعة استجابة لتغيرات الأسعار. ثم أن زراعة أصناف محورة وراثيا ومقاومة للآفات في البلدان المنتجة الرئيسية للقطن ساهمت بقدر كبير في تخفيض تكاليف الإنتاج وفي زيادة الغلة. ومن المتوقع أن يصل إنتاج العالم من القطن في موسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢٥,٥ مليون طن، أي أكثر من إنتاجه في موسم ٢٠٠٠/٢٠٠١ بنحو خمسة ملايين طن.

- وتحسنت أسعار **المطاط** الطبيعي كثيرا بعد هبوطها إلى أدنى حد لها في عام ٢٠٠١. ووصل متوسط الأسعار[٦] في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من الضعف تقريبا مما كان عليه في عام ٢٠٠١، ويعكس هذا الارتفاع الزيادة في الإستهلاك وخاصة في الصين والهند وجنوب شرق آسيا. واستوردت الصين، وهي أكبر مستورد للمطاط الطبيعي في العالم، مقدار ١,٢٦ مليون طن من المطاط في عام ٢٠٠٥ مسجلة زيادة بنسبة ٢١٥ في المائة عن وارداتها في ١٩٩٩. وزاد إنتاج العالم من المطاط الطبيعي باستمرار طوال السنوات الثلاث الماضية، حيث وصل إلى ٨,٧ مليون طن عام ٢٠٠٥. وقد أدى إرتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج إلى زيادة دخل مزارعي المطاط الطبيعي في العالم وتحسين أمنهم الغذائي. والمتوقع أن يواصل الطلب العالمي على المطاط الطبيعي ارتفاعه مع استمرار النمو الاقتصادي العالمي في دفع الطلب، وتفضيل المطاط الطبيعي على المطاط التركيبي مع استمرار أسعار النفط المرتفعة.

- ونحو نهاية عام ٢٠٠٦، شهدت أسواق السلع الأساسية ككل زيادة في التقلبات، مع اتجاه أسعار أغلب هذه السلع نحو الصعود المستمر. ففي الأسواق الزراعية، استفادت أسعار بعض السلع الغذائية والأعلاف من حالة العرض الحرجة وزيادة الطلب، بينما أدى التوازن الدقيق في حالة العرض والطلب في مجموعة الطاقة إلى ارتفاع هائل في أسعارها. ووسط حالات عدم الاستقرار السياسي وإرتفاع أسعار الطاقة، كان على الأسواق الزراعية أن تواجه أيضا في العام الماضي أحداثا غير عادية نتيجة الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير وانتشار الأمراض الحيوانية.

(٦) RSS3 في لندن.

الشكل ٢٦
التغيرات السنوية في قيمة الصادرات الزراعية العالمية
(بالدولار الأمريكي)

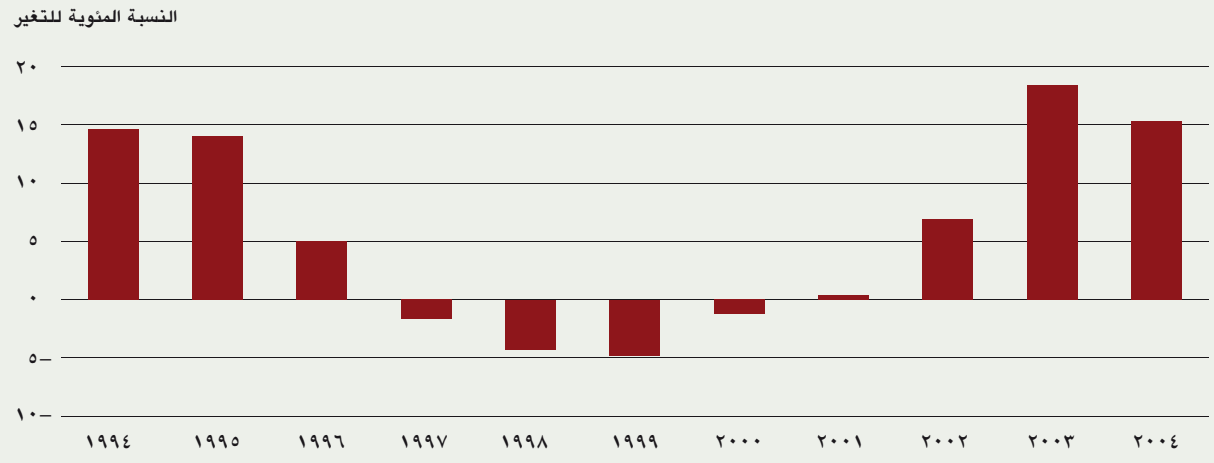

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وتشير الدلائل الحالية إلى أن العديد من السلع الزراعية سوف يشهد المزيد من إرتفاع الأسعار على الأرجح. ويحتمل ذلك بشكل خاص بالنسبة للحبوب، حيث تشير التوقعات إلى أن الطلب العالمي على الحبوب سوف يفوق العرض في الموسم الجديد، وسوف يقلل من المخزونات إلى مستوى منخفض لا يدعو إلى الارتياح. وبالنسبة للسكر، تظل الخطورة الرئيسية في استمرار تقلب أسعاره. أما بالنسبة لمجموعة البذور الزيتية، وكذلك اللحوم والألبان، فإن توقعات الأسعار في الأجل القصير تنحو بصورة أكبر نحو الهبوط.

- وفي ظل هذا الوضع من التوقعات المتباينة مع ثبات الأسعار بشكل عام، تشير توقعات المنظمة إلى ارتفاع بنسبة ٢ في المائة في فاتورة واردات العالم من الأغذية في عام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥. وينتظر أن تكون أكبر زيادة في أسعار الحبوب والسكر، وبدرجة أقل في اللحوم. ونظرا للنصيب الكبير لهذه السلع من واردات البلدان المستوردة للأغذية والأعلاف، فمن المتوقع أن تزداد فاتورة واردات البلدان النامية بنسبة ٣,٥ في المائة، وفاتورة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض بنسبة ٧ في المائة تقريبا[٧].

٧- التجارة الزراعية

- زادت قيمة الصادرات الزراعية في العالم زيادة كبيرة في ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، بعد عدة سنوات من الركود (الشكل ٢٦). فقد تعرض نصيب التجارة الزراعية من مجموع تجارة البضائع إلى انخفاض مستمر طوال التسعينات، حيث زادت التجارة الزراعية بنسب متواضعة عن تجارة المصنوعات. وقد أدت الزيادة الأخيرة في الصادرات الزراعية إلى استقرار نصيب الزراعة من تجارة البضائع عند ٧ في المائة، مقابل ٢٥ في المائة تقريبا في أوائل الستينات (الشكل ٢٧). وبالنسبة للبلدان النامية، انخفض نصيب الصادرات الزراعية من مجموع صادرات البضائع من ٥٠ في المائة في أوائل الستينات إلى ما يقل عن ٧ في المائة منذ من عام ٢٠٠٠. ويعكس انخفاض حصة الصادرات الزراعية في مجموع الصادرات في البلدان النامية تحول تجارتها نحو السلع المصنعة بالإضافة إلى البطء النسبي في نمو تجارتها الزراعية.

(٧) توقعات الأغذية، العدد الأول، يونيو/حزيران ٢٠٠٦، منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٢٧
الصادرات الزراعية العالمية

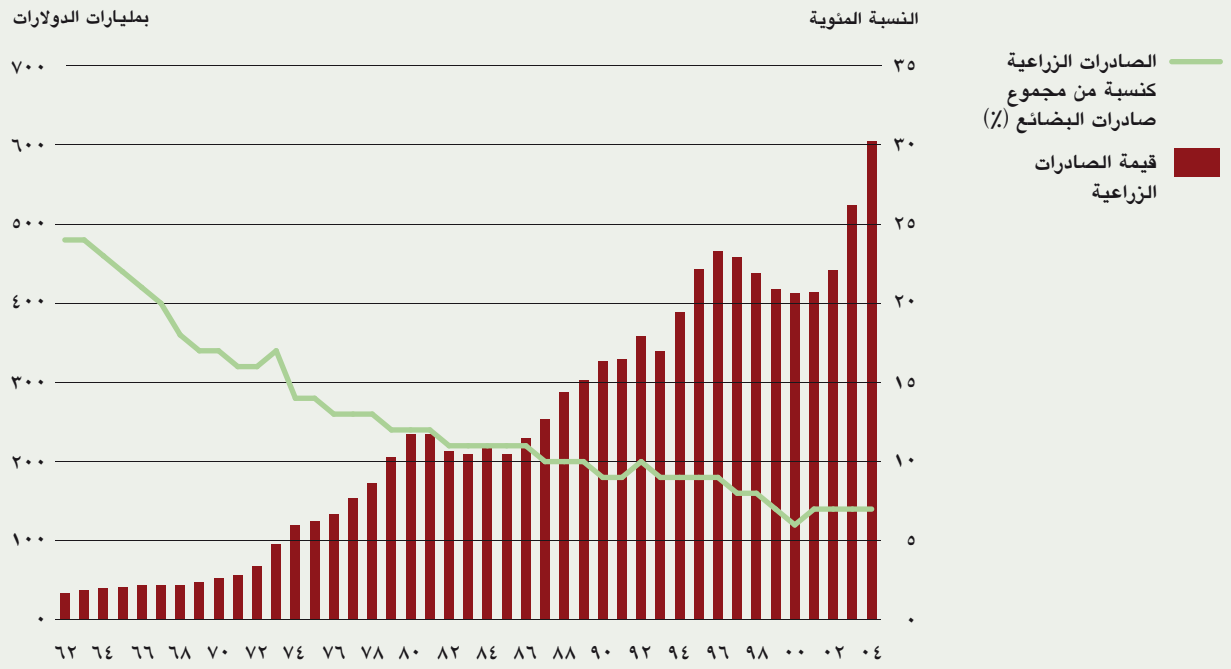

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وحتى أوائل التسعينات، كانت البلدان النامية تسجل فائضا في تجارتها الزراعية في أغلب السنوات (الشكل ٢٨). بل إن الاتجاه نحو زيادة العجز في التجارة الزراعية يبدو أكثر وضوحا في أقل البلدان نموا. فقد أصبحت هذه البلدان مستوردا صافيا للمنتجات الزراعية في منتصف الثمانينات، ومع نهاية التسعينات كانت وارداتها تفوق ضعف صادراتها. وثمة أوضاع متباينة للتجارة الزراعية في مختلف الأقاليم النامية. وعلى وجه الخصوص، شهد إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي زيادة في فائض تجارته الزراعية، ابتداء من منتصف التسعينات تقريبا. وفي نفس الوقت، أصبح إقليم آسيا والمحيط الهادي مستوردا زراعيا صافيا، بينما لم يظهر العجز الهيكلي الموجود في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أي علامات على تراجعه.

- وفي عام ٢٠٠٤، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على اتفاقية إطارية[٨] لوضع أساليب زراعية تهدف إلى نهاية ناجحة لجولة الدوحة. كما وافق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في اجتماعاته المتتالية[٩] على أن يشمل الدعم المحلي ثلاث مجموعات من التخفيض في مجموع القياس التجميعي للدعم المقصود في النهاية، وفي التخفيض الشامل للدعم المحلي المخل بالتجارة. وبالنسبة للمنافسة في مجال التصدير، ووفق على الإنتهاء من إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات والقواعد المقيدة للتصدير قبل نهاية عام ٢٠١٣. وفي ما يتعلق بالدخول إلى الأسواق، ووفق على تطبيق أربع مجموعات لتخفيض شكل التعريفة الجمركية. واتفق على منح الدول النامية المرونة اللازمة لكي تختار بنفسها عددا مناسبا من البنود الجمركية لسلع خاصة ضرورية لأمنها الغذائي وضمان سبل المعيشة وتحقيق التنمية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول النامية ستتمكن من اللجوء إلى آلية الضمانات الخاصة بناء على كمية الواردات وعلى محركات الأسعار.

(٨) منظمة التجارة العالمية، برنامج عمل الدوحة، قرار اتخذه المجلس العام في ١ أغسطس/آب ٢٠٠٤، WT/L/579، جنيف.

(٩) مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة في الصين، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥.

الشكل ٢٨
الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان

البلدان المتقدمة

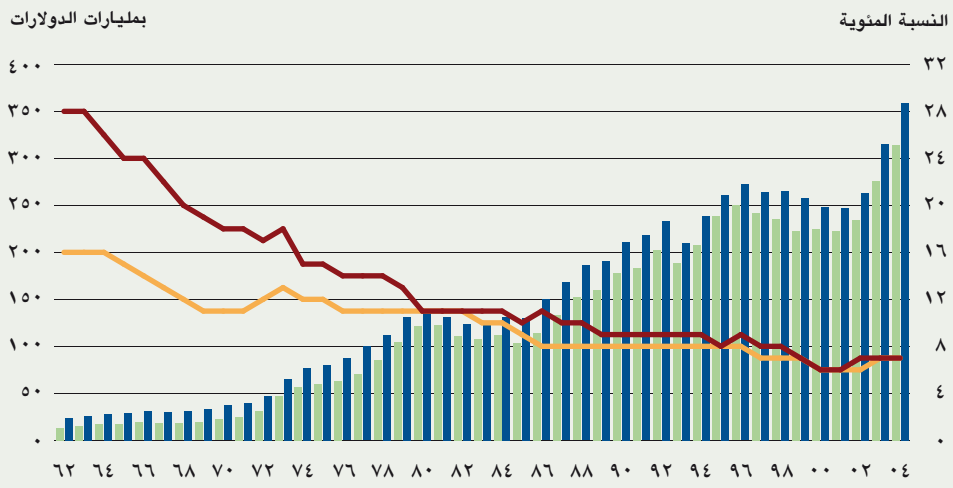

البلدان النامية

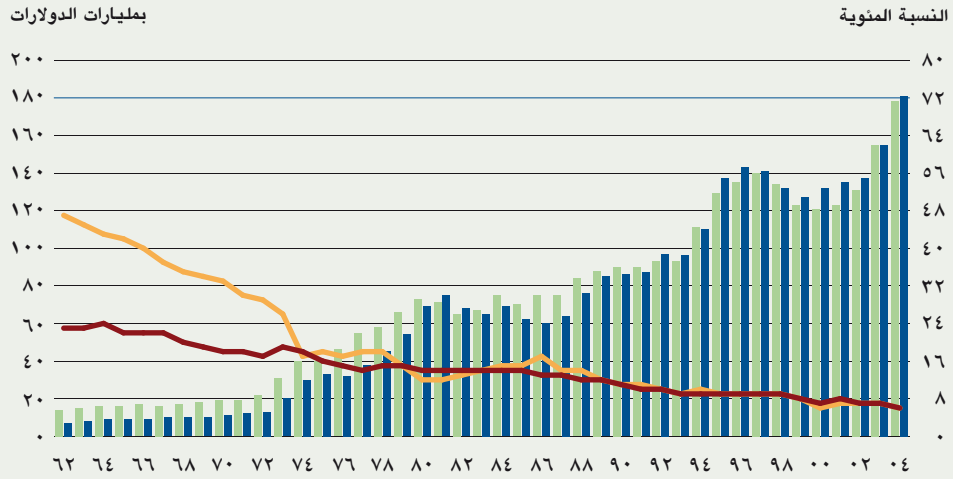

آسيا والمحيط الهادي

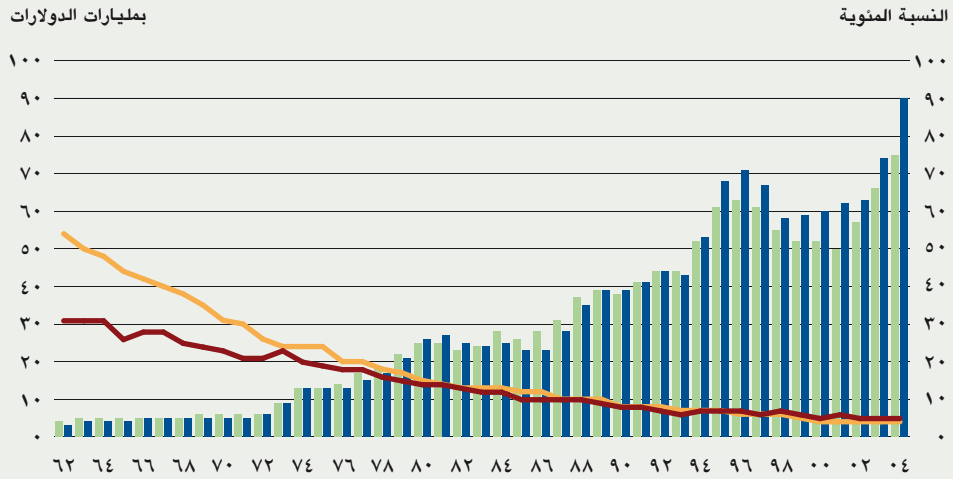

الشكل ٢٨ (تتمة)

الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

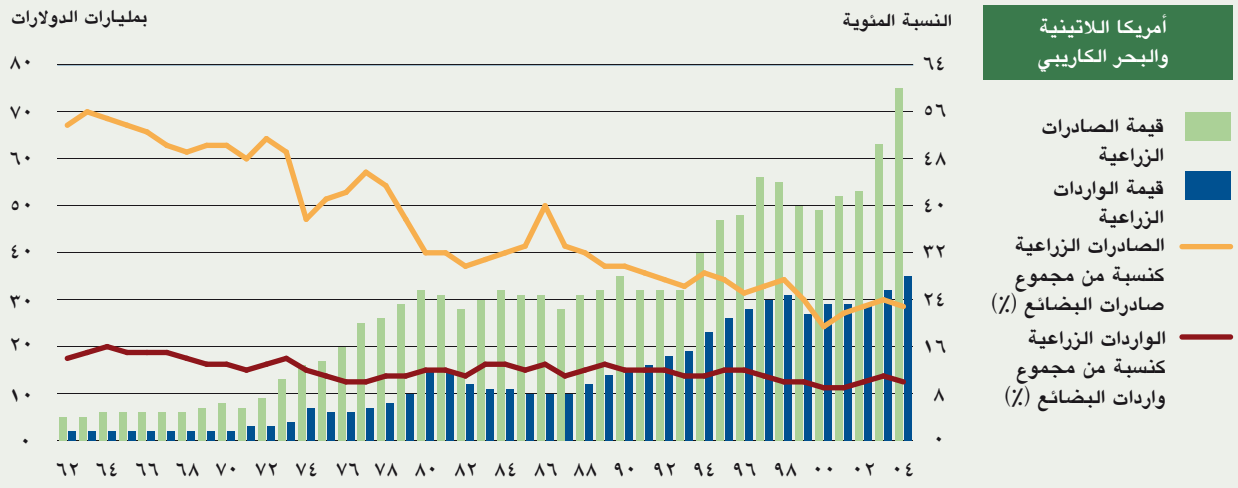

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

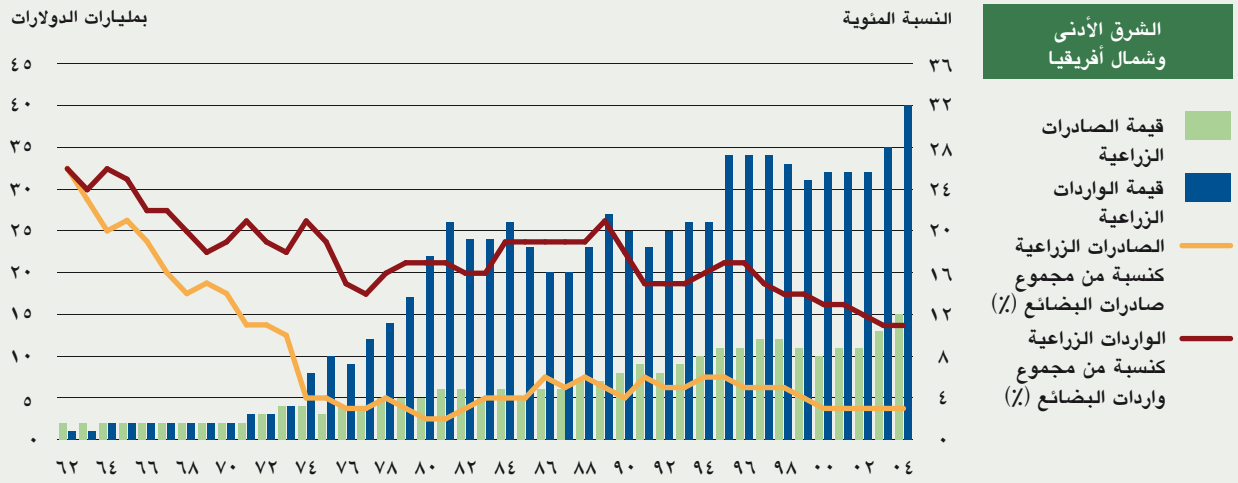

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

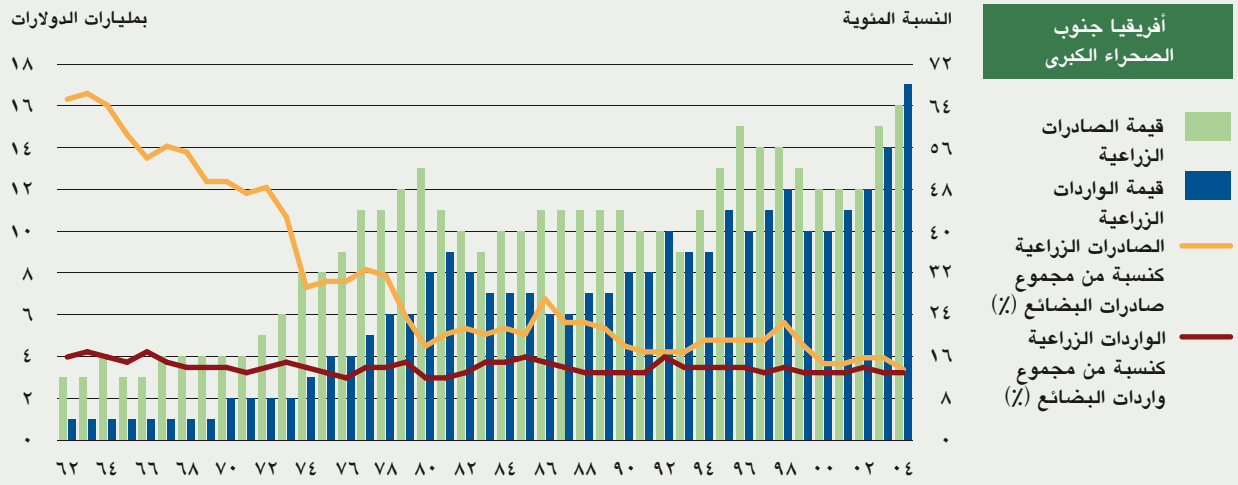

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وبالمثل، تأكد من جديد على حق منتجي القطن في الحصول على قرار محدد من المفاوضات الزراعية وعن طريق اللجنة الفرعية للقطن.

- ولم يتم الاتفاق على العديد من المؤشرات الرقمية اللازمة للإنتهاء من الأساليب السابق ذكرها.

٨ – مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة

- لمصايد الأسماك دور مهم في الاقتصاد الغذائي العالمي. وتشكل المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية سبل العيش لما يزيد على ٤٠ مليونا من الصيادين ومستزرعي الأسماك. وعلى الصعيد العالمي، توفر الأسماك نحو ١٦ في المائة من البروتينات الحيوانية المستهلكة، مع مستويات تتباين من متوسط نسبته ٢٢ في المائة في آسيا إلى ١٩ في المائة تقريبا في أفريقيا، ونحو ٧ في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد هيمنت التوجهات السائدة في الصين على التطورات في الإمدادات العالمية من الأسماك طوال العقد الماضي، إذ سجلت الصين نموا بالغ القوة في إنتاج الأسماك، لاسيما من الاستزراع السمكي في المياه الداخلية، وأصبحت الصين أكبر منتج للأسماك عالميا.

- وفي عام ٢٠٠٤، بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من الأسماك ١٤٠,٥ مليون طن، منها ٤٥,٥ مليون طن من تربية الأحياء المائية (الشكل ٢٩). وبلغ حجم الإنتاج العالمي من المصايد الطبيعية ٩٥ مليون طن، أي بزيادة نسبتها ٥ في المائة تقريبا عن عام ٢٠٠٣ (الشكل ٢٩). ويعود معظم التقلبات في الإنتاج من المصايد الطبيعية، في السنوات الأخيرة، إلى تذبذب في كميات الصيد من سمك الأنشوجة في بيرو، تسببت فيها الظروف المناخية (أي آثار ظاهرة النينيو). وفي عام ٢٠٠٤، أبلغت الصين عن إنتاج بلغ ١٦,٩ مليون طن. ويمثل هذا الرقم زيادة طفيفة مقارنة بالرقم المسجل في عام ٢٠٠٣. ومن بين البلدان المنتجة الكبيرة الأخرى بيرو (٩,٦ مليون طن)، الولايات المتحدة (٥ ملايين طن)، شيلي (٤,٩ مليون طن)، إندونيسيا (٤,٨ مليون طن) واليابان (٤,٤ مليون طن).

- وقد تزايد بشكل سريع الإنتاج العالمي من تربية الأحياء المائية في السنوات القليلة الماضية، ويشكل حاليا ٣٢ في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك (الشكل ٢٩). ويعزى معظم هذه الزيادة إلى الصين التي تنتج حاليا ما يزيد على ثلثي إجمالي الإنتاج من تربية الأحياء المائية من حيث الحجم (٣٠,٦ مليون طن في عام ٢٠٠٤).

- وفي عام ٢٠٠٤، دخل نحو ٤٠ في المائة (بمعادل الوزن الحي) من الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك في التجارة الدولية، بقيمة قاربت ٧١,٥ مليار دولار. وساهمت البلدان النامية بنسبة تنخفض قليلا عن ٥٠ في المائة من هذه الصادرات، وقد مثل نصيب المصدرين التسعة الأوائل ثلثي إجمالي كمية البلدان النامية. واستوعبت البلدان المتقدمة ما يزيد على ٨٠ في المائة من إجمالي واردات مصايد الأسماك العالمية من حيث القيمة (الشكل ٣٠). وبلغ نصيب اليابان والولايات المتحدة معا ٣٥ في المائة من هذا الإجمالي. وازدادت بشكل ملحوظ أهمية صادرات مصايد الأسماك، باعتبارها مصدرا يدر العملة الأجنبية للبلدان النامية. والآن يتجاوز الصافي التراكمي للصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية من البلدان النامية (٢٠,٤ مليار دولار في ٢٠٠٤)، دخولها المتأتية من سلع رئيسية مثل البن والموز والمطاط.

- واستخدم نحو ٣٤,٥ مليون طن من الإنتاج العالمي من الأسماك في عام ٢٠٠٤، وكلها من المصايد الطبيعية، في الأغراض غير الغذائية، وذهب أغلبها إلى مساحيق للأعلاف الحيوانية أو للمزارع السمكية. أما الكمية الباقية وقدرها ١٠٦ ملايين طن، فقد ذهبت إلى الاستهلاك الآدمي المباشر. وبالنسبة لنصيب الفرد، ففي الوقت الذي ثبت فيه مجموع إمدادات أسماك الطعام من المصايد الطبيعية في السنوات الأخيرة، زاد نصيبه من تربية الأحياء المائية زيادة كبيرة (الشكل ٣١). وينطبق ذلك بشكل خاص على الصين، حيث توفر الإمدادات من تربية الأحياء المائية نحو ٨٣ في المائة من إجمالي نصيب الفرد من أسماك الطعام، مقابل ٢١ في المائة فقط في باقي أنحاء العالم.

الشكل ٢٩
إنتاج الأسماك في العالم، الصين وباقي العالم

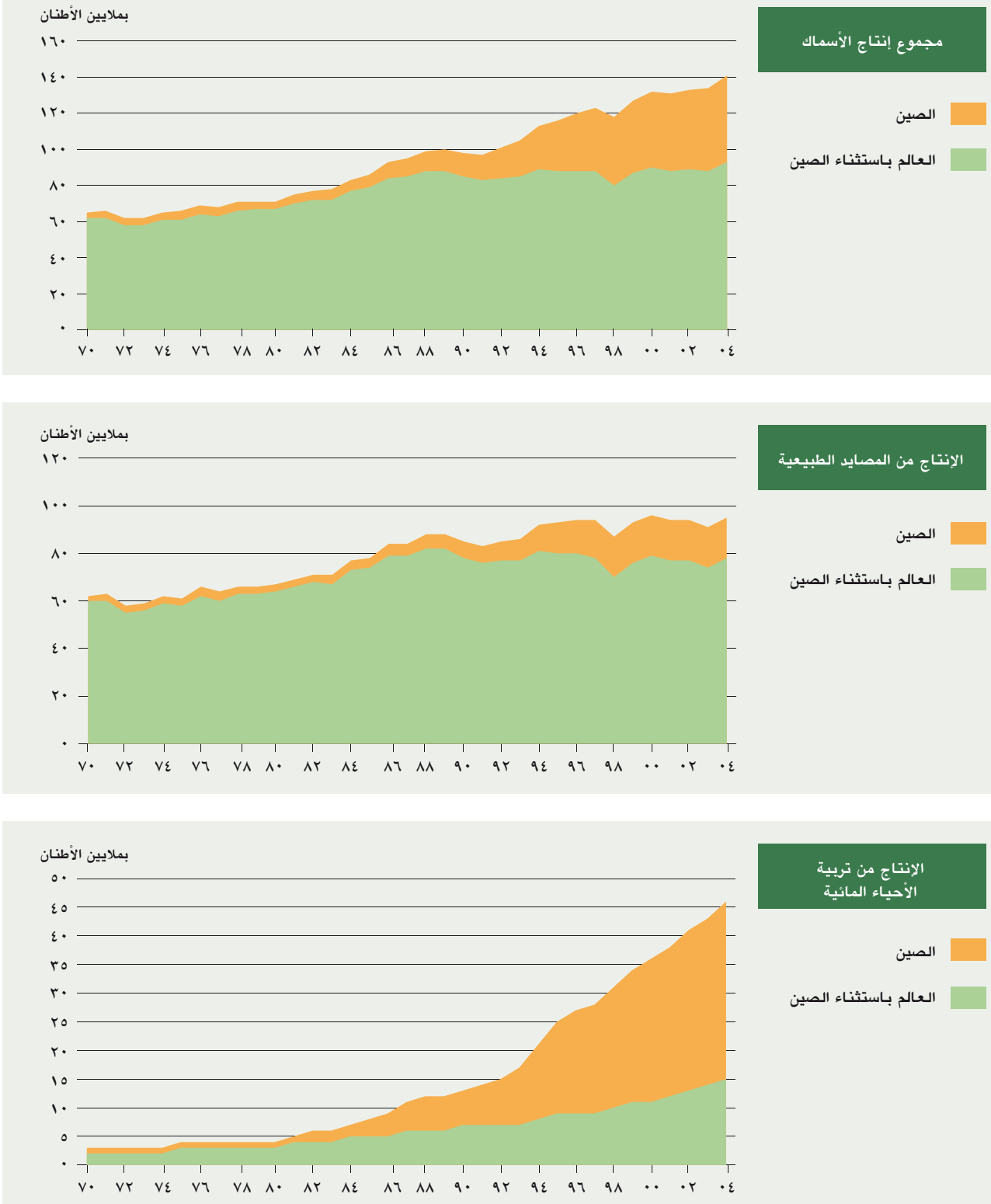

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣٠
الصادرات والواردات من منتجات مصايد الأسماك، البلدان المتقدمة والنامية

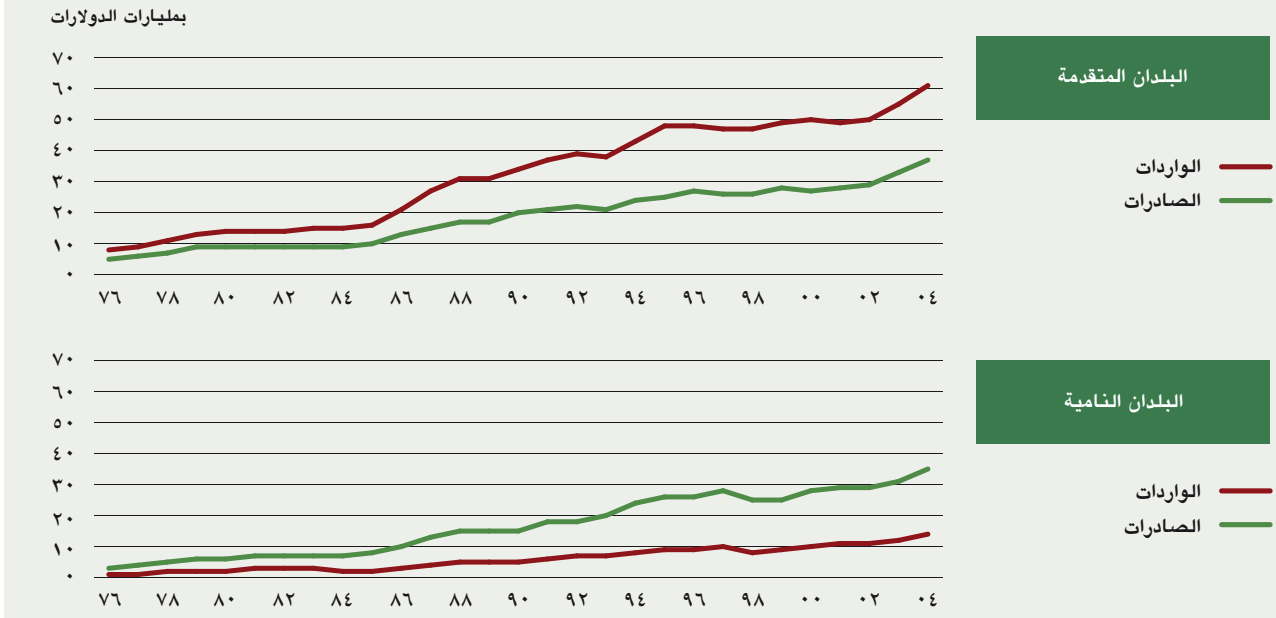

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارة في الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣١
نصيب الفرد من إمدادات الأسماك من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية، الصين وباقي العالم

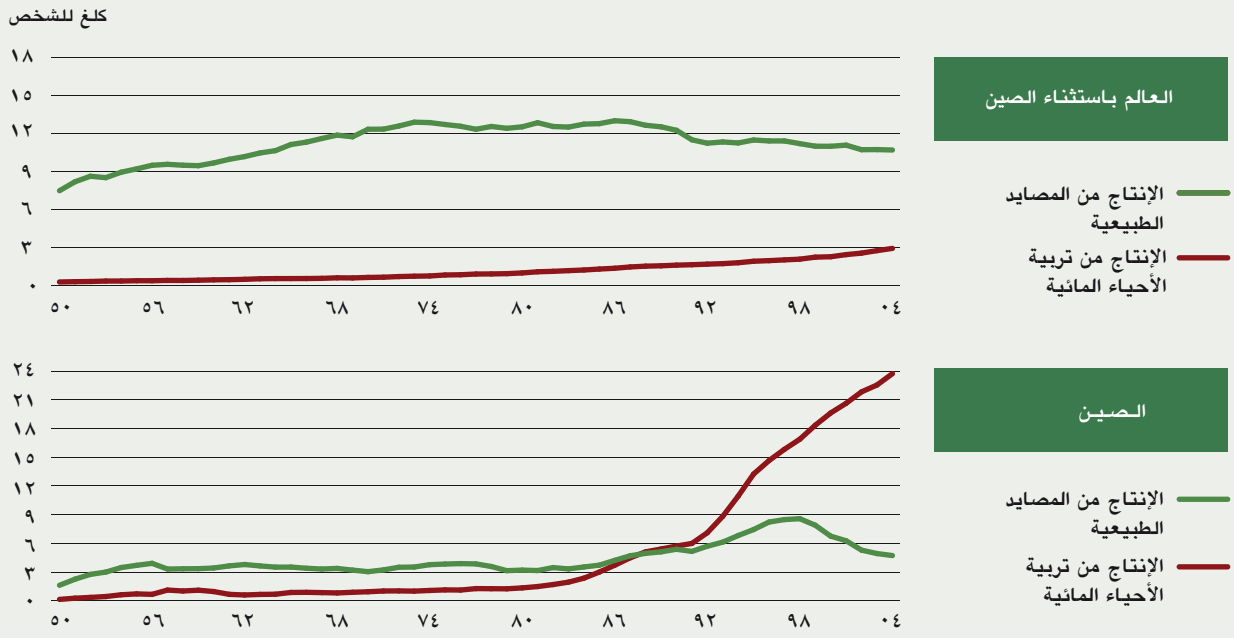

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارة في الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٩- الغابات

- بلغ مجموع الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٤ نحو ٣ ٤١٨ مليون متر مكعب، أي بزيادة عن السنة السابقة بنحو ١,٩ في المائة (الشكل ٣٢). وواصل إنتاج الأخشاب المستديرة زيادته منذ عام ٢٠٠٢ ليصل بذلك إلى أعلى مستوى له الآن. وعلى مستوى العالم، يستخدم نحو نصف الأخشاب المستديرة كوقود (٥٢ في المائة من مجموع إنتاج الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٤). ويستخدم الجزء الأكبر من خشب الوقود في البلدان النامية، حيث يمثل الخشب غالبا أهم مصدر للطاقة. ورغم أن حصة البلدان المتقدمة من إجمالي إنتاج الأخشاب المستديرة في انخفاض، فإنها مازالت تستأثر بأكبر نصيب في إنتاج الأخشاب الصناعية المستديرة (أكثر من ٧٠ في المائة من الإجمالي).

- وأنتجت البلدان النامية ٢ ٠٩٨ مليون متر مكعب من الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٤، أي ٦٠ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي (الشكل ٣٣). وكان ٨٠ في المائة منها أخشابا للوقود، وهي الأخشاب التي يزيد إنتاجها سنويا. وانخفض إنتاج البلدان النامية من الأخشاب الصناعية المستديرة بنسبة ٥ في المائة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، ولكنها عادت مؤخرا إلى مستوى الإنتاج في عام ١٩٩٥. وأحد أسباب ذلك هو التوسع في زراعة الغابات في البلدان النامية.

- وتمثل الأخشاب الصناعية المستديرة ٨٧ في المائة من إنتاج الأخشاب في البلدان المتقدمة، أما إنتاج خشب الوقود فأهميته أقل نسبيا. كما أن إنتاج البلدان المتقدمة انخفض انخفاضا ملموسا في أوائل التسعينات، ومازال أقل بكثير من الذروة التي وصل إليها في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠. والسبب الرئيسي في هذا الاتجاه هو التغير الذي طرأ على إنتاج الاتحاد الروسي وبلدان أوروبا الشرقية.

الشكل ٣٢
الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة، ١٩٦٦-٢٠٠٤

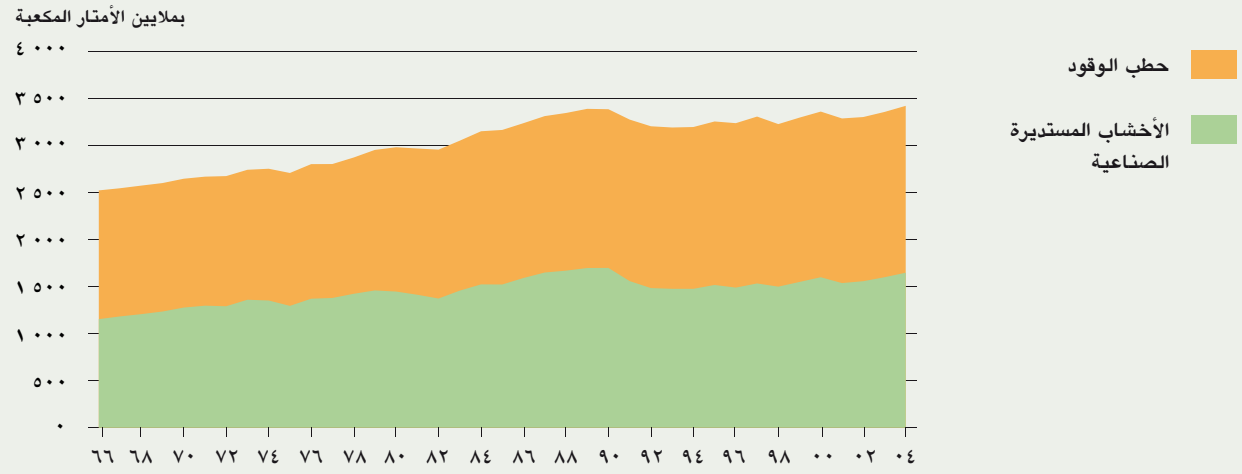

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣٣
إنتاج الأخشاب المستديرة في البلدان المتقدمة والنامية، ١٩٦٦-٢٠٠٤

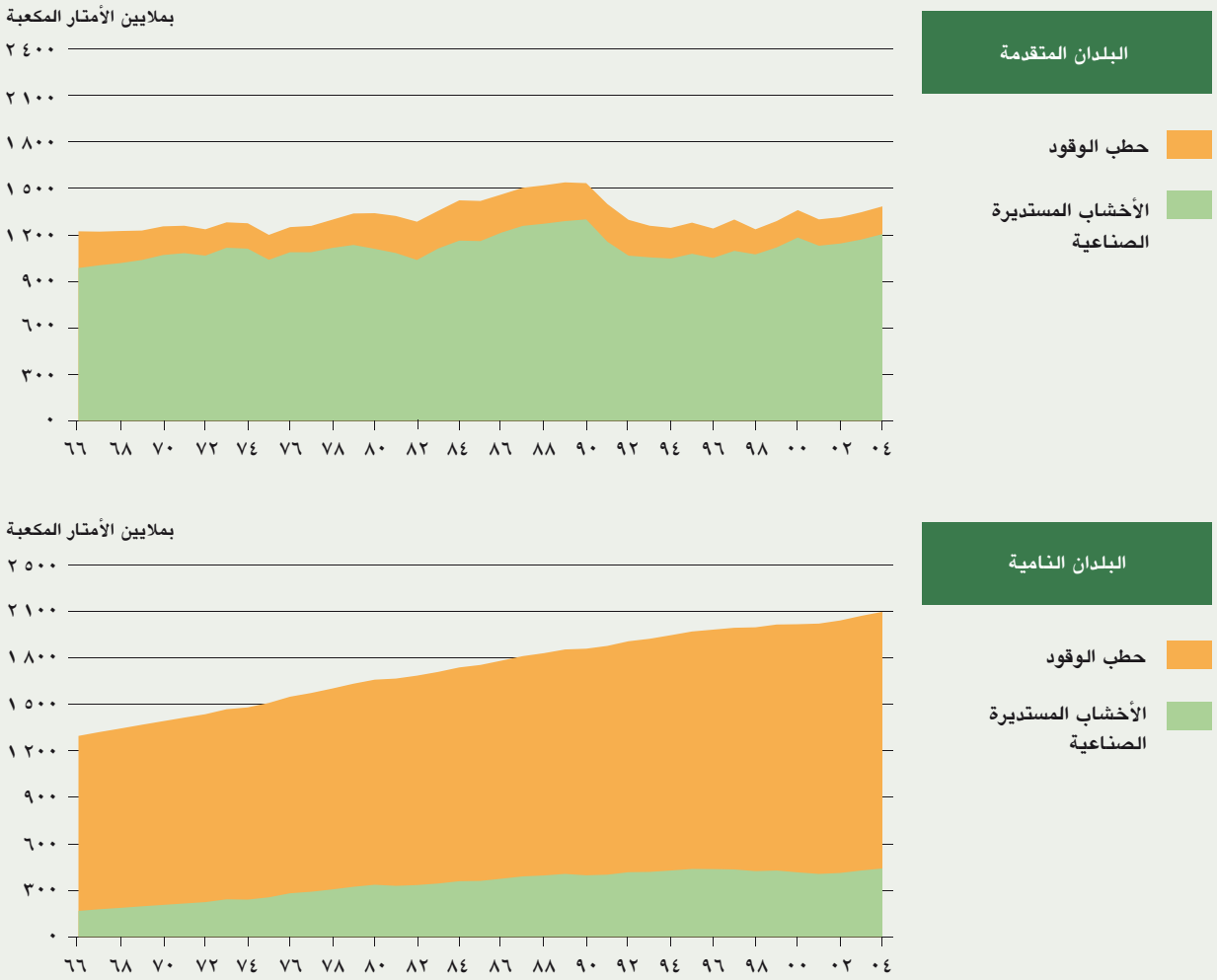

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة